

# توجهات النخبة السياسية الفلسطينية نحو الصراع العربي - الإسرائيلي



تأليف  
د. عزام عبد الستار شعث



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

**توجهات النخبة السياسية الفلسطينية  
نحو الصراع العربي - الإسرائيلي  
(دراسة تحليلية ميدانية)**

**تأليف**

**د. عزام عبد الستار شعث**



**مركز الزيتونة**  
**للدراسات والاستشارات**  
بيروت - لبنان

# The Approaches of the Palestinian Political Elite Towards the Arab-Israeli Conflict (Field Analytical Study)

by:

Dr. 'Azzam 'Abdul Sattar Sha'ath

أصل هذا الكتاب رسالة نال بها المؤلف درجة الدكتوراه في القانون العام والعلوم السياسية، من كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية - سلا بجامعة محمد الخامس بالرباط، سنة 2018. وقد أشرف على الرسالة أ. د. سعيد خالد الحسن؛ وشارك في تحكيمها ومناقشتها أ. د. حميد العموري وأ. د. محمد المكليف وأ. د. حسنة كجي.

جميع الحقوق محفوظة ©

الطبعة الأولى

2019م - 1440هـ

بيروت - لبنان

ISBN 978-9953-572-78-9

يُمنع نسخ أو استعمال أي جزء من هذا الكتاب بأي وسيلة تصويرية أو إلكترونية أو ميكانيكية بما في ذلك التسجيل الفوتوغرافي، والتسجيل على أشرطة أو أقراص مدمجة أو أي وسيلة نشر أخرى أو حفظ المعلومات واسترجاعها دون إذن خطي من الناشر.

(الآراء الواردة في الكتاب لا تُعبّر بالضرورة عن وجهة نظر مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات)

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات

تلفون: + 961 1 80 36 44

تلفاكس: + 961 1 80 36 43

ص.ب.: 5034-14 بيروت - لبنان

بريد إلكتروني: info@alzaytouna.net

الموقع: www.alzaytouna.net

إخراج

مروة غلاييني

تصميم الغلاف

ربيع معروف مراد

طباعة

CA s.a.r.l Beirut, Lebanon

## فهرس المحتويات

3	فهرس المحتويات
5	الإهداء
7	شكر وتقدير
(27-9)	المقدمة
(67-29)	الفصل الأول: نخبة منظمة التحرير الفلسطينية
31	المبحث الأول: النخبة التشريعية لمنظمة التحرير الفلسطينية:
37	المطلب الأول: المجلس الوطني الفلسطيني
54	المطلب الثاني: المجلس المركزي الفلسطيني
58	المبحث الثاني: النخبة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية:
59	المطلب الأول: اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية 1964-1968
62	المطلب الثاني: اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية 1969-2017
(102-69)	الفصل الثاني: نخبة السلطة الوطنية الفلسطينية
	المبحث الأول: النخبة التشريعية للسلطة الوطنية الفلسطينية
76	(المجلس التشريعي الفلسطيني):
76	المطلب الأول: المجلس التشريعي الفلسطيني 1996-2005
81	المطلب الثاني: المجلس التشريعي الفلسطيني 2006
	المبحث الثاني: النخبة التنفيذية للسلطة الوطنية الفلسطينية
88	(مجلس الوزراء الفلسطيني):
88	المطلب الأول: مجلس الوزراء الفلسطيني 1994-2005
96	المطلب الثاني: مجلس الوزراء الفلسطيني 2006-2017
	الفصل الثالث: دور المقاومة الفلسطينية في معادلة الصراع
(141-103)	العربي - الإسرائيلي
107	المبحث الأول: مفهوم المقاومة في الأدبيات الفلسطينية:

108.....	المطلب الأول: المقاومة الشعبية المسلحة
112.....	المطلب الثاني: المقاومة الشعبية السلمية
119.....	المبحث الثاني: المقاومة كأداة لإدارة الصراع العربي - الإسرائيلي : المطلب الأول: المقاومة الشعبية المسلحة (الكفاح المسلح الفلسطيني حتى سنة 2017).....
131.....	المطلب الثاني: المقاومة الشعبية السلمية الفلسطينية حتى سنة 2017
<b>الفصل الرابع: دور التسوية السياسية في معادلة الصراع</b>	
(172-143).....	العربي - الإسرائيلي
146.....	المبحث الأول: مفهوم التسوية السياسية في الأدبيات الفلسطينية :
146.....	المطلب الأول: التسوية السياسية في فكر منظمة التحرير الفلسطينية المطلب الثاني: التسوية السياسية في فكر حركات "الإسلام السياسي" الفلسطينية.....
148.....	المبحث الثاني: التسوية السياسية كأداة لإدارة الصراع العربي - الإسرائيلي :.....
151.....	المطلب الأول: من البرنامج السياسي المرحلي وحتى قيام السلطة الوطنية الفلسطينية 1974-1994.....
151.....	المطلب الثاني: من قيام السلطة الوطنية الفلسطينية وحتى رفع مكانة فلسطين إلى دولة مراقب غير عضو في الأمم المتحدة 1994-2017.....
159.....	
<b>الفصل الخامس: النخبة السياسية الفلسطينية والصراع</b>	
(217-173).....	العربي - الإسرائيلي (نتائج الدراسة الميدانية)
175.....	المبحث الأول: الإجراءات الميدانية للدراسة
189.....	المبحث الثاني: نتائج الدراسة الميدانية
(226-219).....	الخاتمة
(250-227).....	الملاحق
(267-251).....	قائمة المراجع
(276-269).....	فهرست



## **الفصل الثاني**

**نخبة السلطة الوطنية الفلسطينية**



## نخبة السلطة الوطنية الفلسطينية<sup>1</sup>

شكّل قيام السلطة الوطنية الفلسطينية سنة 1994، بموجب اتفاقات أوسلو، الموقّعة بين منظمة التحرير الفلسطينية وحكومة "إسرائيل" سنة 1993، تطوراً في بنية النظام السياسي الفلسطيني؛ نظراً لسماتها الكيانية، وإنشائها الكثير من المؤسسات الوطنية على أراض فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، في أول تجربة فلسطينية لممارسة السلطة والحكم في الأراضي المحتلة سنة 1967، وهو ما كانت تفتقده منظمة التحرير الفلسطينية.

مارست السلطة الفلسطينية الانتخابات باعتبارها أحد مظاهر الديمقراطية، بحيث تقدمت أولوية التحول الديمقراطي على أولوية استكمال الثورة حتى التحرير الكامل، فمهّد قيام السلطة الطريق أمام تشكل نخبة سياسية فلسطينية جديدة (تشريعية وتنفيذية) لها سماتها ومواصفاتها الخاصة، من ناحية آليات تشكيلها، وتحالفاتها، والمهام الموكلة إليها، وفيها خليط من النخب، فهي تجمع ما بين نخب تقليدية تشكّلت في إطار المنظمة، ونخب جديدة لم تعرف طريقها إلى النظام السياسي الفلسطيني إلا بعد قيام السلطة الفلسطينية. ومن المعلوم أن الانتخابات واحدة من الآليات التي تطورها الأنساق المفتوحة—بديلاً عن الانغلاق— لاختيار أفضل العناصر للقيادة، وتتجدّد عبرها النخب السياسية.

وشكّلت الانتخابات الرئاسية والتشريعية التي جرت في الضفة الغربية وقطاع غزة في سنوات 1996 و2005 و2006 أول مظاهر الديمقراطية في تاريخ النظام السياسي الفلسطيني، واستناداً إلى نتائجها، تشكّلت النخبة الفلسطينية الجديدة، وبذلك مثّل قيام السلطة الفلسطينية طيّ كثير من معالم النظام السياسي الذي شكّلته منظمة التحرير على مدار ثلاثة عقود متتالية<sup>2</sup>، فتعرّز دور السلطة ومكانتها على حساب دور

<sup>1</sup> اشتملت قائمة الملاحق، الخاصة بهذا البحث على أسماء أعضاء النخبتين التشريعية والتنفيذية للسلطة الوطنية الفلسطينية (المجلس التشريعي، ومجلس الوزراء)، خلال الفترة 1994-2017.

<sup>2</sup> جميل هلال، تكوين النخبة الفلسطينية منذ نشوء الحركة الوطنية الفلسطينية إلى ما بعد قيام السلطة الوطنية، ص 60.

منظمة التحرير، الأمر الذي أدى إلى إضعاف هذه الأخيرة على الرغم من أنها المظلة السياسية الجامعة للفلسطينيين أينما وجدوا.

هكذا جرى تحول الحقل السياسي الفلسطيني من حقل يقوم على قاعدة ائتلاف وطني وقيادة سياسية تعتمد البحث عن قاسم وطني مشترك (في إطار منظمة التحرير)، إلى حقل يُعيد اصطفااف القوى على أساس سلطة حاكمة ومعارضة من خارج مؤسسات الحكم، أو حزب حاكم تدعمه بعض القوى السياسية، وأحزاب معارضة لا تطرح التنافس على الحكم، بل تهتم بالتأثير على سياسة الحزب الحاكم "فتح"، وتحديدًا في مجال توجهاته السياسية الوطنية، أو في مجال بُنية النظام السياسي<sup>3</sup>.

وانطلاقاً من حقيقة أن مؤسسات النظام السياسي هي التي تُنتج نُخبها الوطنية، فإنه من المفيد استعراض هيكل مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية، والتي تشمل السلطة التشريعية ممثلةً بالمجلس التشريعي، والسلطة التنفيذية ممثلةً بمؤسسة الرئاسة وأعضاء مجلس الوزراء، والسلطة القضائية، وذلك على النحو الآتي:

### 1. السلطة التشريعية:

وضعت اتفاقية أوسلو الخطوط العريضة لإنشاء كيان فلسطيني في المناطق التي يتفق على انسحاب القوات الإسرائيلية منها، وقد تمّ التوصل إلى شروط هذا الكيان ضمن اتفاقية "أوسلو" الموقعة في واشنطن في 1995/9/28. لم يرد في الاتفاق نصّاً صريحاً حول تسمية المجلس بصفته التشريعية، واقتصرت تسميته بمجلس الحكومة الذاتية الانتقالية<sup>4</sup>.

باشّر المجلس التشريعي الفلسطيني أعماله بعد إجراء الانتخابات التشريعية الأولى سنة 1996، التي انتُخب فيها 88 عضواً<sup>5</sup>، وقد تمّ رفع العضوية في الدورة الانتخابية الثانية سنة 2006، إلى 132 عضواً.

<sup>3</sup> المرجع نفسه.

<sup>4</sup> هاني الحسن، "المجلس الإداري للحكم الذاتي الفلسطيني طبيعته وصلاحياته"، في: جواد الحمد وهاني سليمان (محرران)، انتخابات الحكم الذاتي الفلسطيني (عمّان: مركز الأردن لدراسات الشرق الأوسط، 1994)، ص 45-46.

<sup>5</sup> انظر: المادة 48 من القانون الأساسي الفلسطيني.



ويُعد المجلس أعلى سلطة تشريعية في المرحلة الانتقالية للاتفاق الفلسطيني – الإسرائيلي، وقد أُنيطت به مسؤولية سنّ القوانين، والرقابة على أعمال السلطة التنفيذية؛ وعليه فإن مجلس الوزراء مسؤول مسؤولية تضامنية متكاملة أمام المجلس التشريعي، وذلك وفقاً للمادة 68 من الفقرة الثانية من القانون الأساسي، ويحق له توجيه الأسئلة والاستجابات إلى الحكومة، أو إلى أحد الوزراء، أو من في حكمهم، وحجب الثقة عن تلك الحكومة أو عن أي من وزرائها. ومن مهام المجلس التشريعي، إقرار الخطة العامة للتنمية<sup>6</sup>، كما يحق له أن يكون لجنة خاصة، أو يُكلف إحدى لجانها؛ من أجل تقصي الحقائق في أي أمر<sup>7</sup>.

## 2. السلطة التنفيذية:

تتكون السلطة التنفيذية الفلسطينية من رئاسة السلطة<sup>8</sup>، والمجلس الوزاري بما يضم من وزارات، ومن أجهزة أمنية.

يُمارس رئيس السلطة العدد الأكبر من المهام التنفيذية، فإليه تفوض صلاحية تعيين الوزراء وإقالتهم<sup>9</sup>، ويُعدُّ القائد الأعلى للقوات الفلسطينية<sup>10</sup>، ويناط به تعيين ممثلي السلطة الوطنية في الخارج وإنهاء مهامهم، واعتماد ممثلي الجهات الدولية لدى السلطة الوطنية الفلسطينية<sup>11</sup>. أما في مجال التشريع، فإن رئيس السلطة يُمنح له الحق في إصدار القوانين بموجب القانون الأساسي، ويُمنح له اتخاذ القرارات التي لها قوة القانون، والتقدم بمشروعات القوانين وإصدار اللوائح واتخاذ الإجراءات اللازمة لتنفيذ القوانين<sup>12</sup>.

<sup>6</sup> انظر: المادة 59 من القانون الأساسي الفلسطيني.

<sup>7</sup> انظر: المادة 58 من القانون الأساسي الفلسطيني.

<sup>8</sup> تتكون مؤسسة الرئاسة الفلسطينية من الرئيس، ومستشاريه، والهيئة العامة للاستعلامات. لمزيد من التفاصيل حول تشكيل ومهام الهيئات التابعة لمؤسسة الرئاسة الفلسطينية، انظر: سمر البرغوثي، مرجع سابق، ص 163-164.

<sup>9</sup> انظر: المادة 45 من القانون الأساسي الفلسطيني.

<sup>10</sup> انظر: المادة 39 من القانون الأساسي الفلسطيني.

<sup>11</sup> انظر: المادة 40 من القانون الأساسي الفلسطيني.

<sup>12</sup> انظر: المادة 43 من القانون الأساسي الفلسطيني.

ويساعد مجلس الوزراء الرئيس في أداء مهامه وممارسة سلطاته، ويختص بوضع السياسة العامة وتنفيذها بعد مصادقة المجلس التشريعي على البرنامج الوزاري، ووضع الموازنة العامة، وإعداد الجهاز الإداري ووضع هيكله والإشراف عليه، ومتابعة تنفيذ القوانين وأداء الوزارات والجهاز الإداري، وأي اختصاصات أخرى تُناط به وفق القانون<sup>13</sup>.

### 3. السلطة القضائية:

نظراً لتأخر إصدار قانون السلطة القضائية الفلسطيني، ظلّ النظام القضائي في الضفة الغربية خاضعاً للقانون الأردني الذي كان سارياً قبل الاحتلال الإسرائيلي لها؛ بينما نظام التقاضي في قطاع غزة يخضع للقانون الفلسطيني الذي يرجع في أصوله وتطوره إلى القانون العثماني، والقوانين الصادرة زمن الانتداب البريطاني والإشراف المصري على القطاع.

وقد حاول المشرع الفلسطيني بعد تأسيس السلطة الوطنية الفلسطينية إصدار بعض التشريعات الموحدة، فأصدر المرسوم رقم 1 لسنة 1994، الذي ينص على إعادة العمل بالتشريعات المعمول بها قبل سنة 1967، كما أصدر القانون رقم 2 لسنة 1994، بمد صلاحية المحكمة العليا في غزة لتشمل أريحا والضفة الغربية، وقد أصبحت مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية تتمتع بالاستقلالية القانونية والقضائية وفقاً للملحق القانوني لـ "اتفاقية السلام" مع حكومة "إسرائيل"، وقد تؤكد ذلك بصدور القانون رقم 5 لسنة 1995، حيث جاء في مادته الأولى "تؤول إلى السلطة الفلسطينية جميع السلطات والصلاحيات في التشريعات والقوانين والمراسيم والمنشورات والأوامر السارية المفعول في الضفة الغربية وقطاع غزة قبل 19/5/1994"<sup>14</sup>.

تكونت السلطة القضائية من المحاكم النظامية وغير النظامية، وتنقسم المحاكم النظامية إلى: محاكم الصلح، ومحاكم البداية والمحكمة المركزية، ومحكمة الجنايات

<sup>13</sup> انظر: المادة 69 من القانون الأساسي الفلسطيني.

<sup>14</sup> للمزيد حول التطور التاريخي لنظام التقاضي في فلسطين وقوانين السلطة القضائية الفلسطينية، انظر: موقع مركز المعلومات الفلسطيني، في: <http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=3801>



الكبرى، والمحكمة الخصوصية، بالإضافة إلى المحكمة العليا. أما المحاكم غير النظامية، فتنقسم إلى: المحاكم الشرعية، والمحاكم الدينية<sup>15</sup>.

إضافةً إلى ذلك، تمّ تشكيل المحاكم العسكرية كمحاكم جزائية وتأديبية، وقد مارست مهامها بموجب قانون أصول المحاكمات الثوري، وقانون العقوبات الثوري الصادرين عن منظمة التحرير الفلسطينية سنة 1979، كما تمّ تشكيل محاكم أمن الدولة بقرار من رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية في 1995/2/1؛ للنظر في الجرائم المتعلقة بأمن الدولة الداخلي والخارجي<sup>16</sup>.

بعد استعراض مكونات النظام السياسي الفلسطيني، الذي مثلته السلطة الوطنية الفلسطينية ستتم دراسة النخبة السياسية للسلطة الوطنية الفلسطينية — مع التركيز على النخبتين التشريعية والتنفيذية — في مرحلتين رئيسيتين: المرحلة الأولى: دراسة النخبة السياسية الأولى للسلطة، التي تشكّلت بعد قيام السلطة الفلسطينية سنة 1994، وإجراء الانتخابات التشريعية والرئاسية سنة 1996، وتمتد هذه المرحلة حتى سنة 2005، وهي السنة التي سبقت إجراء الانتخابات التشريعية الثانية بمشاركة الفصائل الفلسطينية. والمرحلة الثانية: دراسة النخبة السياسية للسلطة الفلسطينية بعد إجراء الانتخابات التشريعية الثانية في سنة 2006. وتمتد هذه المرحلة حتى سنة 2017، وفقاً للفترة التي تشملها الدراسة.

فعلاوة على دراسة معايير وقنوات التجنيد السياسي، وآليات تشكّل نخبة السلطة الوطنية الفلسطينية في المرحلتين المشار إليهما آنفاً، فإن السطور الآتية تعرض لملامح التكوين الاجتماعي والأيدولوجي لأعضاء النخبتين التشريعية والتنفيذية بعد تشكّل السلطة الوطنية الفلسطينية، وذلك بهدف تحليل السياق المجتمعي لنشوء النخبة السياسية الفلسطينية وتطورها.

<sup>15</sup> "المحاكم التي يتشكل منها الجهاز القضائي الفلسطيني"، نقابة المحامين الفلسطينيين، رام الله، ص 2.

<sup>16</sup> محمد عبد الله أبو مطر، مرجع سابق، ص 94.

## المبحث الأول: النخبة التشريعية للسلطة الوطنية الفلسطينية (المجلس التشريعي الفلسطيني):

نصّت المادة 3 من الاتفاق الفلسطيني الإسرائيلي (اتفاقية أوسلو) على ضرورة إجراء انتخابات عامة حرة ومباشرة؛ لاختيار أعضاء المجلس التشريعي الفلسطيني، وتمّ الاتفاق بين الجانبين على البدء بالمباحثات الخاصة بإجراء الانتخابات.

وبناءً على المفاوضات التي جرت بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي تمّ التوقيع على الملحق الثاني الخاص بالانتخابات، وذلك في إطار الاتفاقية المرحلية حول الضفة الغربية وقطاع غزة وهي ما تعرف بـ"اتفاق طابا"، الموقع في واشنطن في 1995/9/28، وبموجب هذا البروتوكول، جرت أول انتخابات لرئاسة السلطة الوطنية، والمجلس التشريعي الفلسطيني بمشاركة سكان الضفة الغربية بما فيها شرقي القدس وقطاع غزة، تحت إشراف ورقابة محلية ودولية، وبعدها عرفت السلطة الفلسطينية تجربة انتخابية تشريعية ثانية في سنة 2006، وبذلك تكونت النخبة التشريعية في إطار السلطة الوطنية الفلسطينية من أعضاء المجلسين الذين جرى انتخابهم من قبل سكان الضفة الغربية بما فيها شرقي القدس وقطاع غزة في الانتخابات التشريعية الفلسطينية الأولى (1996) والثانية (2006)، وقد مثّل هؤلاء القوى والفصائل الفلسطينية، أو ترشحوا بصفة مستقلين.

### المطلب الأول: المجلس التشريعي الفلسطيني 1996-2005:

تعدّ تجربة المجلس التشريعي الفلسطيني (1996)، التجربة البرلمانية الأولى في فلسطين، حيث لم يسبق للنظام السياسي الفلسطيني أن أسس سلطة تشريعية، أو أقر قانوناً يُنظم العمل التشريعي (سنّ التشريعات والرقابة على أعمال السلطة التنفيذية). وكما أشرنا في موضع سابق، فإنّ تشكل النخبة التشريعية في إطار منظمة التحرير لم يكن يستند إلى نظام انتخابي؛ بل كان يخضع للمحاصصة الفصائلية ونظام الكوتا.

وكانت السلطة الفلسطينية قد اتخذت خطوات عملية، تمهيداً لإجراء الانتخابات، فأصدرت في 1995/12/7، القانون رقم 13 لسنة 1995، بشأن تنظيم الانتخابات، وتلا



ذلك إصدار المراسيم الرئاسية<sup>17</sup> الخاصة بتنظيم الانتخابات، ففي 13 كانون الأول/ديسمبر صدر المرسوم رقم 1 لسنة 1995، بشأن الدعوة للانتخابات، وحدد يوم 1996/1/20، موعداً للاقتراع.

توجه الناخبون الفلسطينيون في الضفة الغربية بما فيها شرقي القدس وقطاع غزة إلى مراكز الاقتراع؛ لانتخاب رئيس السلطة الفلسطينية وأعضاء المجلس التشريعي الفلسطيني. ترشح لعضوية المجلس التشريعي 672 مرشحاً، منهم 370 مرشحاً في الضفة الغربية و302 مرشحاً في قطاع غزة<sup>18</sup>.

وأعلنت لجنة الانتخابات المركزية في 1996/1/25، نتائج الانتخابات النهائية بشكلٍ رسمي، وفاز في الانتخابات التشريعية 88 عضواً، 68 مقعداً لمرشحي حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح)؛ ومقعد واحد لمرشحي الحزب الديمقراطي الفلسطيني (فدا)، وهو الحزب الوحيد الذي شارك في الانتخابات، وتمثل في المجلس إلى جانب حركة فتح، وتوزعت مقاعد المجلس التشريعي المتبقية على: الشخصيات العلمانية حيث إنهم حصلوا على 12 مقعداً، بينما الشخصيات الإسلامية التي خاضت الانتخابات التشريعية بوصفها شخصيات مستقلة حصلت على 7 مقاعد<sup>19</sup>.

<sup>17</sup> في 1995/12/14، صدر المرسوم الرئاسي رقم 2 الذي حدد توزيع المقاعد النيابية البالغ عددها 83 مقعداً على الدوائر الانتخابية التي بلغ عددها 16 دائرة، إضافة إلى تحديد عدد المقاعد المخصصة للطائفتين المسيحية والسامرية. وفي 1995/12/21 صدر المرسوم الرئاسي رقم 3 القاضي بتشكيل لجنة الانتخابات المركزية، مع تسمية رئيسها وأعضائها. وفي 1995/12/23 صدر المرسوم الرئاسي رقم 4 الخاص بتشكيل محكمة استئناف قضايا الانتخابات، والمكونة من رئيس وأربعة أعضاء. وواصلت السلطة الفلسطينية إصدار المراسيم الرئاسية المتعلقة بزيادة عدد المقاعد النيابية. ففي 1995/12/28، صدر المرسوم رقم 5 القاضي بإضافة 4 مقاعد أخرى لـ 4 دوائر، حيث أصبح عدد مقاعد المجلس التشريعي 87 مقعداً، وفي اليوم التالي صدر المرسوم رقم 6 القاضي بإضافة المقعد الـ 88 إلى المقاعد النيابية. وفي التاريخ نفسه صدر القانون رقم 16 بشأن تعديل أحكام قانون الانتخابات، تضمن زيادة عدد أعضاء المجلس التشريعي من 83 إلى 88 عضواً، وإعطاء التفويض للرئيس بتمديد مدة الترشيح، إضافة لتعديلات أخرى لتطويع القانون، من أجل تمديد مدة الترشيح. انظر: لجنة الانتخابات المركزية - فلسطين، الديمقراطية في فلسطين: الانتخابات الفلسطينية العامة لرئيس السلطة الوطنية الفلسطينية وأعضاء المجلس التشريعي الفلسطيني لعام 1996 (فلسطين: لجنة الانتخابات المركزية، 1996)، انظر:

<http://www.elections.ps/Portals/30/pdf/ElectionsReport1996-full2.pdf>

<sup>18</sup> الأرقام الواردة في هذه الفقرة من بيانات نشرتها لجنة الانتخابات المركزية الفلسطينية سنة 1996.

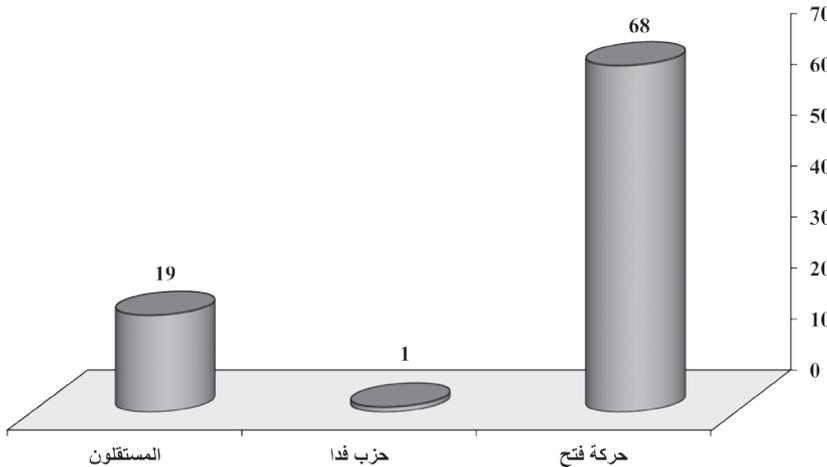
<sup>19</sup> جهاد حرب، تأثير النظام الانتخابي على الأداء الرقابي للمجلس التشريعي (رام الله: الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن، 2000)، ص 21.

ومن المفيد القول بأن المشاركة في هذه الانتخابات اقتصرت على الفصائل الفلسطينية التي أيدت اتفاق أوسلو بحيث قاطعت الانتخابات قوى المعارضة الفلسطينية، ومن أهمها: فصائل المعارضة الإسلامية؛ حماس والجهاد الإسلامي، وفصائل المعارضة العلمانية؛ الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، والجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، وذلك لأسباب سياسية عزتها إلى كون أن هذه الانتخابات هي أحد إفرازات اتفاقية أوسلو وتجري تحت سقف الاتفاق الذي سبق أن عارضته. وكان من نتيجة الانتخابات — كما أشرنا — فوز حركة فتح بغالبية مقاعد المجلس التشريعي، وبذلك غلب طابع الحزب السياسي الواحد على تشكيلة المجلس، في ظل غياب معارضة حقيقية وفاعلة، الأمر الذي يعني في المحصلة النهائية، أن النظام السياسي الفلسطيني بعد أوسلو اتسم بالانسداد، أي بغياب الآليات التي تسمح بدخول قوى جديدة إلى أطر ذلك النظام ومؤسساته.

جدول 2/1: توزيع أعضاء المجلس التشريعي الفلسطيني 1996 بحسب الانتماء السياسي

الانتماء السياسي	عدد المقاعد	النسبة المئوية (%)
حركة فتح	68	77.3
حزب فدا	1	1.1
المستقلون	19	21.6
المجموع	88	100

توزيع أعضاء المجلس التشريعي الفلسطيني 1996 بحسب الانتماء السياسي



وهكذا، فإن فصائل المعارضة الفلسطينية الرئيسية قاطعت الانتخابات؛ وبالتالي فقد شكّل أعضاء فتح، وحزب فدا، والشخصيات المستقلة تركيبة المجلس التشريعي. ووفقاً لهذه الأجواء، فإن الانتخابات جرت دون منافسة حقيقية، إضافة إلى قرار الفصائل الإسلامية مقاطعة الانتخابات، فإن الأحزاب العلمانية الصغيرة الأخرى، مثل حزب الشعب، وحزب فدا، وجبهة النضال الشعبي، خاضت الانتخابات دون قائمة موحدة<sup>20</sup>.

على ضوء ما سبق، يمكن التأكيد على أن ابتداء آليات جديدة، في السياق الفلسطيني، لتوليد النخبة السياسية لا تتبعها، بالضرورة تغيرات جوهرية في ملامح هذه النخبة؛ فحركة فتح بوصفها كبرى الفصائل الفلسطينية، التي سيطرت على منظمة التحرير، احتفظت بمكانتها المتقدمة في أول انتخابات تشريعية تعرفها مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية: فلم تشهد هذه المرحلة إنتاج نخبة فلسطينية جديدة، فالنخبة هي النخبة نفسها، حتى وإن أدخلت عليها بعض التعديلات انسجاماً مع الظروف التي أدت إلى تفكك وإعادة تشكّل النظام السياسي الفلسطيني في مراحلها المختلفة، وتماشياً مع التحولات التي شهدتها ذلك النظام بانتقاله من حركة تحرر وطني إلى نظام شبه دولة.

### 1. الانتماء الاجتماعي لأعضاء المجلس التشريعي:

أظهرت نتائج الانتخابات أن تمثيل المرأة في المجلس جاء منخفضاً، مقارنة بأعداد الرجال الذين شكّلوا الأغلبية الساحقة، 83 عضواً، بينما تمثلت النساء بـ 5 عضوات فقط، أي ما نسبته (5.7%) من أعضاء المجلس<sup>21</sup>. كما اتضحت هيمنة المدن على القرى والمخيمات؛ إذ شكّل نواب المدن 58%، والبلدات 18% من إجمالي الأعضاء، ولم تتجاوز نسبة نواب القرى 12.5% من مجموع الأعضاء، وبلغت نسبة المخيمات 11% منهم، ومثّل الأكاديميون والمتخصصون بـ 45%، تلاهم الموظفون في السلطة الوطنية 28%، وموظفو مؤسسات منظمة التحرير 14%، ثم فئة رجال الأعمال 8%، فالعاملون

<sup>20</sup> مروان البرغوثي، مرجع سابق، ص 196.

<sup>21</sup> جهاد حرب، "البنية السياسية والاجتماعية للمجلس التشريعي الثاني"، في: خليل شقافي وجهاد حرب (محرران)، الانتخابات الفلسطينية الثانية (الرئاسية، والتشريعية، والحكم المحلي 2005-2006) (رام الله: المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، 2007)، ص 211.

في مؤسسات خاصة 6%. أما البرجوازية المحلية فكان تمثيلها المباشر محدوداً وانحصر في بعض دوائر الضفة الغربية<sup>22</sup>.

## 2. الفئات العمرية لأعضاء المجلس التشريعي:

وبالنظر إلى الفئات العمرية لأعضاء المجلس التشريعي يتبين أن الفئة العمرية بين 40-49 عاماً هي الأكبر حجماً في المجلس، 37 نائباً. ومن ثم تليها الفئة العمرية بين 50-59 عاماً بـ 27 نائباً، وتليها الفئة العمرية بين 28-39 عاماً بـ 15 نائباً، أما عدد النواب من الفئة العمرية الذين تجاوزوا سن الـ 60 عاماً فهم 9 نواب (وهي الفئة الأقل حجماً في المجلس التشريعي)<sup>23</sup>.

## 3. المستوى التعليمي لأعضاء المجلس التشريعي:

جاء توزيع أعضاء المجلس التشريعي، بحسب المستوى التعليمي على النحو الآتي<sup>24</sup>:

- توجيهي فأقل: 10 أعضاء.
- دبلوم: 4 أعضاء.
- بكالوريوس: 53 عضواً.
- ماجستير: 8 أعضاء.
- دكتوراه: 13 عضواً.

أما التخصص العلمي لأعضاء المجلس التشريعي، فقد جاء على النحو الآتي<sup>25</sup>:

<sup>22</sup> جميل هلال، النظام السياسي الفلسطيني بعد أوسلو: دراسة تحليلية نقدية (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ورام الله: مواطن - المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، 1998)، ص 188.

<sup>23</sup> جهاد حرب، "البنية السياسية والاجتماعية للمجلس التشريعي الثاني"، مرجع سابق، ص 211.

<sup>24</sup> المرجع نفسه، ص 213.

<sup>25</sup> المرجع نفسه، ص 214.



جدول 2/2: توزيع أعضاء المجلس التشريعي 1996 بحسب التخصص العلمي

العدد	التخصص العلمي
17	آداب
15	طب
5	علوم
2	شريعة
16	حقوق
8	هندسة
7	إدارة واقتصاد
4	علوم اجتماعية وسياسية
2	علوم عسكرية
12	دون تخصص
88	المجموع

4. الوضعية الاجتماعية لأعضاء المجلس التشريعي وفقاً لحالة اللجوء:

وفيما يتعلق بتوزيع أعضاء المجلس التشريعي، وفقاً لحالة اللجوء، فكان هناك 30 عضواً لاجئاً، و58 عضواً غير لاجئ. أما من حيث إن كان الأعضاء مقيمين أو عائدین، فقد كان هناك 27 عضواً عائداً، و61 عضواً مقيماً<sup>26</sup>.

المطلب الثاني: المجلس التشريعي الفلسطيني 2006:

حتى مطلع سنة 2006، لم تكن الفصائل الفلسطينية (الجهتان الشعبية والديموقراطية، وحركة الجهاد الإسلامي، وحركة حماس) جزءاً من النظام السياسي الفلسطيني، بحيث رفضت المشاركة في مؤسسات السلطة الفلسطينية لأسباب سياسية، غير أن موافقتها، باستثناء حركة الجهاد الإسلامي، على المشاركة في الانتخابات التشريعية الثانية، أسست لمرحلة سياسية جديدة، وأدخلت تحولات هيكلية وبنوية على أطر السلطة الفلسطينية ومؤسساتها، انعكست على توليد نخب سياسية جديدة، دخلت إلى النظام السياسي، الذي مثلته السلطة الفلسطينية، وبقوة لأول مرة.

<sup>26</sup> المرجع نفسه، ص 215.

تعزّز انخراط النخبة السياسية الجديدة في أطر السلطة ومؤسساتها بعد الانتخابات التشريعية الثانية، وفي أثناء تشكيل الحكومة الفلسطينية الأولى بعد الانتخابات (الحكومة العاشرة)، وما بعدها.

جرت الانتخابات التشريعية الفلسطينية الثانية<sup>27</sup> في 2006/1/25، وفقاً لقانون الانتخابات العامة لسنة 2005، وهو القانون الذي حدّد عدد مقاعد المجلس التشريعي بـ 132 مقعداً، وحدد ولاية المجلس بأربعة أعوام من تاريخ انتخابه<sup>28</sup>.

وقد تميّزت الانتخابات التشريعية الثانية عن سابقتها، بالمشاركة العريضة للقوى والفصائل السياسية الفلسطينية، حصلت حركة حماس، في أول مشاركة لها في الانتخابات التشريعية، على 74 مقعداً، وحصلت حركة فتح على 45 مقعداً، وحصلت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين على 3 مقاعد، وحصلت قائمة البديل على مقعدين، وحصلت قائمة فلسطين المستقلة على مقعدين، وحصلت قائمة الطريق الثالث على مقعدين، وحصل المستقلون على 4 مقاعد<sup>29</sup>.

ثمّة أسباب كثيرة أسهمت في فوز حركة حماس وتراجع مكانة حركة فتح في الانتخابات التشريعية الثانية، وما تبعها من تحولات في بنية النظام السياسي، من هذه الأسباب:

<sup>27</sup> تنافس في الانتخابات التشريعية الثانية التي جرت في الضفة الغربية بما فيها شرقي القدس وقطاع غزة 414 مرشحاً عن 16 دائرة انتخابية، و11 قائمة تضم 314 مرشحاً على مستوى الوطن، موزعة كما يلي: قائمة حركة فتح، وقائمة التغيير والإصلاح التابعة لحركة حماس، وقائمة أبو علي مصطفى التابعة للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، وقائمة البديل وهي قائمة ائتلافية بين الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين وحزب الشعب الفلسطيني، وقائمة فلسطين المستقلة، وقائمة الطريق الثالث. بلغت نسبة التصويت في الانتخابات 77.6% في جميع الدوائر الانتخابية، وتمكنت قائمة التغيير والإصلاح من حصد 76 مقعداً بما نسبته 57.6% من مقاعد المجلس التشريعي، في حين فازت حركة فتح بـ 43 مقعد بما نسبته 32.6% وفاز المستقلون المدعومون من حركة حماس بـ 4 مقاعد بما نسبته 3%، أما قائمة الشهيد أبو علي مصطفى ففازت بـ 3 مقاعد بما نسبته 2.3% في حين فازت قائمة البديل، وقائمة فلسطين المستقلة وقائمة الطريق الثالث بمقعدين لكل منها، وتُشكل كل منها 1.5% من نسبة مقاعد المجلس التشريعي الفلسطيني. للمزيد حول نتائج الانتخابات التشريعية الفلسطينية الثانية، انظر: "تقرير الانتخابات التشريعية الثانية 25 كانون الثاني 2006"، لجنة الانتخابات المركزية، رام الله، 2006/5/31، ص 85 وما بعدها، انظر:

[http://www.elections.ps/portals/30/pdf/Final\\_Report\\_PLCElections\\_2006\\_-\\_Text.pdf](http://www.elections.ps/portals/30/pdf/Final_Report_PLCElections_2006_-_Text.pdf)

<sup>28</sup> يذكر أن قانون الانتخابات العامة خصص ستة مقاعد للمسيحيين ضمن المقاعد المخصصة للدوائر، يتم تحديدها بمرسوم رئاسي، كما فرض القانون على القوائم تخصيص مقاعد مضمونة للمرأة بحيث تكون امرأة واحدة من بين الأسماء الثلاثة الأولى، وامرأة في كل خمسة أسماء لاحقة وهكذا.

<sup>29</sup> جهاد حرب، "البنية السياسية والاجتماعية للمجلس التشريعي الثاني"، مرجع سابق، ص 209.



1. عدم تحقيق المفاوضات الفلسطينية مع "إسرائيل" للمطالب الوطنية للشعب الفلسطيني، وانسداد أفق التسوية السياسية، وقد تحملت فتح نتائج الإخفاقات السياسية، كونها تشكّل المكون الرئيسي للسلطة الفلسطينية.
  2. أدى اندماج حركة فتح في مؤسسات السلطة الفلسطينية إلى تعطيل النشاط السياسي والتنظيمي للحركة، وقد عادت كل مسائئ السلطة على حركة فتح، فيما عادت إيجابيات السلطة على أفراد في الحكومة<sup>30</sup>.
  3. الأزمات التي شهدتها حركة فتح عقب استشهاد الرئيس ياسر عرفات، والتناحر بين قيادة الحركة (أعضاء اللجنة المركزية)، لدرجة أنها لم تستطع التقدم بقائمة انتخابية واحدة، في حين أن حركة حماس تقدمت بقائمة موحدة، ولم يرق أي من أعضائها بالترشح خارج القائمة الرسمية.
- استناداً إلى ذلك، استطاعت حركة حماس المنافسة بقوة، وقد استثمرت فرص النجاح كلها، ووظفتها بما يخدم استراتيجيتها السياسية وبرنامجها الانتخابي، ما انعكس إيجاباً على نتائج الانتخابات التشريعية لصالحها<sup>31</sup>.

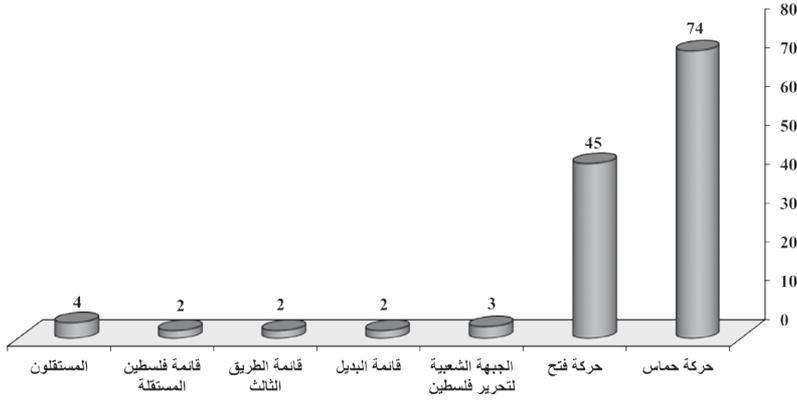
جدول 2/3: توزيع أعضاء المجلس التشريعي الفلسطيني 2006 بحسب الانتماء السياسي

النسبة المئوية (%)	عدد المقاعد	الانتماء السياسي
56.1	74	حركة حماس
34.1	45	حركة فتح
2.3	3	الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين
1.5	2	قائمة البديل (الجبهة الديمقراطية، وحزب الشعب، وفدا)
1.5	2	قائمة الطريق الثالث
1.5	2	قائمة فلسطين المستقلة (المبادرة الوطنية الفلسطينية)
3	4	المستقلون
100	132	المجموع

<sup>30</sup> عقل محمد أحمد صلاح، "حركة حماس وممارستها السياسية والديمقراطية 1992-2012"، مجلة المستقبل العربي، بيروت، العدد 448، حزيران/يونيو 2016، ص 21.

<sup>31</sup> المرجع نفسه، ص 24.

### توزيع أعضاء المجلس التشريعي الفلسطيني 2006 بحسب الانتماء السياسي



وفقاً للنظام الانتخابي المختلط المعتمد في قانون الانتخابات لسنة 2005، الذي يقوم على دمج لنظامين انتخابيين منفصلين بعضهما عن بعض، فإن الانتخابات تُجرى على أساس النظام النسبي على المستوى الوطني، ما يمنح القائمة نسبة من المقاعد في المجلس حسب نسبة عدد الأصوات التي حصلت عليها، أو على أساس النظام الأغليبي الذي يمنح الفوز لمن يحصل على أعلى الأصوات<sup>32</sup>.

### جدول 2/4: توزيع مقاعد المجلس التشريعي الفلسطيني 2006 بحسب نتائج انتخابات القوائم والدوائر<sup>33</sup>

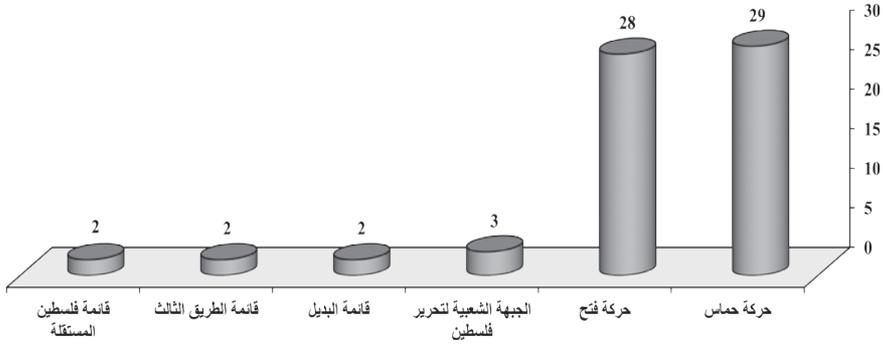
الدوائر	الوطن	الانتماء السياسي
45	29	حركة حماس
17	28	حركة فتح
-	3	الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين
-	2	قائمة البديل (الجبهة الديمقراطية، وحزب الشعب، وفدا)
-	2	قائمة الطريق الثالث
-	2	قائمة فلسطين المستقلة (المبادرة الوطنية الفلسطينية)
4	-	المستقلون
66	66	المجموع

<sup>32</sup> جهاد حرب، "البنية السياسية والاجتماعية للمجلس التشريعي"، مرجع سابق، ص 208.

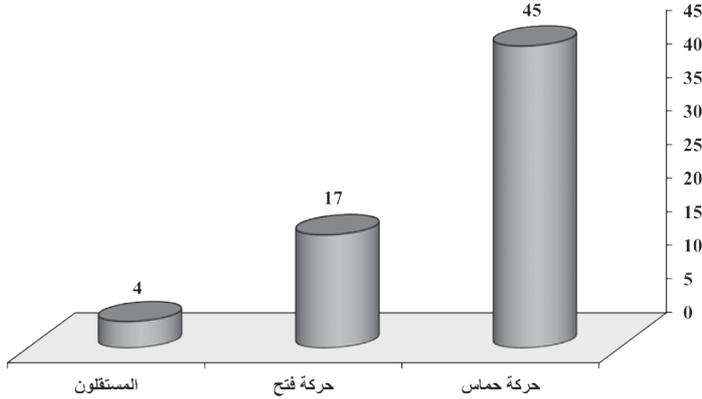
<sup>33</sup> تقرير لجنة الانتخابات المركزية، ملخص النتائج النهائية لانتخابات القوائم والدوائر حسب صفة الترشيح، لجنة الانتخابات المركزية، فلسطين، 2006/1/30.



### توزيع مقاعد المجلس التشريعي الفلسطيني 2006 بحسب نتائج انتخابات القوائم



### توزيع مقاعد المجلس التشريعي الفلسطيني 2006 بحسب نتائج انتخابات الدوائر



#### النواب المعتقلون:

رشحت أغلب القوائم الانتخابية ضمن قوائمها أسرى داخل السجون الإسرائيلية، سواء أكان ذلك على صعيد الدوائر الانتخابية أم القوائم النسبية، وقد فاز في الانتخابات 12 مرشحاً، 8 منهم على قوائم حركة حماس و3 على قائمة حركة فتح وواحد على قائمة الجبهة الشعبية، وهم<sup>34</sup>:

<sup>34</sup> جهاد حرب، المجلس التشريعي الفلسطيني الثاني: تقييم الأداء للدورة التشريعية الأولى شباط 2006 - حزيران 2007 (القدس: المبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار العالمي والديمقراطية) (مفتاح)، 2007، ص 7.

جدول 2/5: أسماء الفائزين من المعتقلين المرشحين في الانتخابات التشريعية  
بحسب الانتماء السياسي

الانتماء السياسي	الاسم
فتح	مروان البرغوثي
فتح	جمال حويل
فتح	محمد أبو علي
الجبهة الشعبية	أحمد سعادات
حماس	نزار رمضان
حماس	محمد علاء الدين النتشة
حماس	حسن خليل
حماس	عزام سهلب
حماس	فتحي قرعاوي
حماس	خالد طافش
حماس	محمد أبو جحيشة
حماس	حاتم قفيشة

### 1. الانتماء الاجتماعي لأعضاء المجلس التشريعي:

أظهرت نتائج الانتخابات انخفاض تمثيل النساء في المجلس التشريعي الفلسطيني الثاني سنة 2006 مقارنة بتمثيل الرجال في المجلس، حيث فازت 17 نائبة فقط (أي 13%) من أصل 132 هم عدد أعضاء المجلس، وجميعهن فزن على قوائم التمثيل النسبي، فيما لم تنجح أي مرشحة وفق نتائج انتخابات الدوائر في الحصول على مقعد في الدوائر الـ16.

كما أظهرت النتائج هيمنة سكان المدن على البلديات والمخيمات والريف، فغالبية أعضاء المجلس التشريعي يقيمون في المدن (77 نائباً)، في حين أن النواب القاطنين في البلديات (13 نائباً)، ونواب المخيمات (23 نائباً)، ونواب الريف (19 نائباً). وحصل الفلسطينيون المسيحيون على 7 مقاعد (أي 5%) من مقاعد المجلس التشريعي<sup>35</sup>.

### 2. الفئات العمرية لأعضاء المجلس التشريعي:

يشير التركيب العمري لأعضاء المجلس التشريعي إلى أن الفئة العمرية بين 40-49 عاماً هي الأكبر حجماً، في المجلس؛ إذ بلغ عدد النواب 60 نائباً. ومن ثم تليها الفئة

<sup>35</sup> جهاد حرب، البنية السياسية والاجتماعية للمجلس التشريعي الثاني، مرجع سابق، ص 210.



العمرية بين 50-59 عاماً بـ 38 نائباً، فيما تتمثل الفئة العمرية بين 28-39 عاماً بـ 19 نائباً. أما عدد النواب من الفئة العمرية الذين تجاوزوا سن الـ 60 عاماً فهم 15 نائباً، وهي الفئة الأقل حجماً في المجلس.

### 3. المستوى التعليمي لأعضاء المجلس التشريعي:

جاء توزيع أعضاء المجلس التشريعي، بحسب المستوى التعليمي على النحو الآتي:

- توجيهي فأقل: 13 عضواً.
- دبلوم: 6 أعضاء.
- بكالوريوس: 53 عضواً.
- ماجستير: 29 عضواً.
- دكتوراه: 31 عضواً.

أما التخصص العلمي لأعضاء المجلس التشريعي، فقد جاء على النحو الآتي:

جدول 2/6: توزيع أعضاء المجلس التشريعي الفلسطيني بحسب التخصص العلمي

العدد	التخصص العلمي
16	آداب
16	طب
8	علوم
34	شريعة
1	حقوق
8	هندسة
14	إدارة واقتصاد
22	علوم اجتماعية وسياسية
13	دون تخصص
132	المجموع

### 4. الوضعية الاجتماعية لأعضاء المجلس التشريعي وفقاً لحالة اللجوء:

وفيما يتعلق بتوزيع أعضاء المجلس التشريعي، وفقاً لحالة اللجوء، فقد شكّل النواب اللاجئون ثلث أعضاء المجلس (48 نائباً)، والثلثان من غير اللاجئين (84 نائباً). أما من حيث إن كان الأعضاء مقيمين أو عائدين، فقد كان هناك 120 نائباً من المقيمين، و12 نائباً من العائدين.

## المبحث الثاني: النخبة التنفيذية للسلطة الوطنية الفلسطينية (مجلس الوزراء الفلسطيني)<sup>36</sup>:

مجلس الوزراء هو الإدارة التنفيذية والإدارة العليا التي تضطلع بمسؤولية إدارة الشؤون العامة، والحياتية، وفق البرنامج، وفيما عدا ما لرئيس السلطة الوطنية من اختصاصات<sup>37</sup> يحددها القانون الأساسي، تكون الصلاحيات التنفيذية والإدارية من اختصاصات مجلس الوزراء. ويقصد هنا بالنخبة التنفيذية رئاسة السلطة الفلسطينية، والمجلس الوزاري بما يضمنه من وزارات، ومن الأجهزة الأمنية.

تولى ياسر عرفات رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، رئاسة السلطة الوطنية الفلسطينية رسمياً بعد عودته إلى الأراضي الفلسطينية في 1994/7/1، وأصبح رئيساً منتخباً للسلطة بعد الانتخابات الرئاسية التي جرت في 1996/1/20، وبحكم منصبه، ترأس أيضاً مجلس وزراء السلطة الوطنية الفلسطينية. ظلّ الرئيس الفلسطيني يتولى منصب رئيس مجلس الوزراء حتى سنة 2003، حين تمّ استحداث منصب رئيس الوزراء.

### المطلب الأول: مجلس الوزراء الفلسطيني 1994-2005:

تشكّلت أول حكومة فلسطينية في 1994/7/5، وكُلفت بممارسة الصلاحيات التشريعية والتنفيذية والقضائية كافة، والمسؤوليات المنقولة إليها من الجانب الإسرائيلي، طبقاً للمادة 4 من اتفاق غزة - أريحا. واستمرت هذه الحكومة في ممارسة

<sup>36</sup> تولت ستّ شخصيات رئاسة الحكومات الفلسطينية، أولها الرئيس ياسر عرفات خمس حكومات من أيلول/سبتمبر 1994، وحتى نيسان/أبريل 2003، جمع فيها بين رئاسة السلطة الفلسطينية ورئاسة الحكومة؛ وحكومة واحدة برئاسة محمود عباس، استمرت 130 يوماً، تشكلت في 2003/4/29، وقدمت استقالتها في 2003/9/6 من السنة نفسها؛ وثلاث حكومات برئاسة أحمد قريع، من تشرين الأول/أكتوبر 2003، وحتى آذار/مارس 2006؛ وحكومتان برئاسة إسماعيل هنية من أيار/مايو 2006، إلى أيار/مايو 2007، والثانية كانت حكومة وحدة وطنية؛ وثلاث حكومات برئاسة سلام فياض، من أيار/مايو 2007، إلى نيسان/أبريل 2013؛ وبعدها تولى رمزي الحمد الله رئاسة ثلاث حكومات، حكومتين من حزيران/يونيو 2013، إلى حزيران/يونيو 2014، ورئاسة الحكومة الثالثة وهي الوفاق الوطني بعدها.

<sup>37</sup> يذكر أن الملفات السياسية والتفاوضية بقيت في يد الرئيس ياسر عرفات، ثم استمر الحال في عهد الرئيس محمود عباس.



مهامها إلى حين تشكل الحكومة الثانية في 1996/6/9، بعد انتخاب أعضاء المجلس التشريعي الفلسطيني، وتوالى تشكيل الحكومات الفلسطينية بمراسيم من رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية، وذلك استناداً لأحكام القانون الأساسي المعدل لسنة 2003، وتعديلاته حتى المرسوم الرئاسي بتشكيل الحكومة التاسعة في 2005/2/24.

وكانت الحكومة الفلسطينية التاسعة التي استمرت حتى آذار/ مارس 2006، برئاسة أحمد قريع آخر الحكومات التي شكلتها حركة فتح، قبل أن تفوز حركة حماس بأغلبية مقاعد المجلس التشريعي الفلسطيني سنة 2006، وتنتقل رئاسة مجلس الوزراء إليها خلال المرحلة الثانية من تشكل المجالس الوزارية الفلسطينية التي تصنفها هذه الدراسة، كما هو مبين في المطلب الثاني "مجلس الوزراء الفلسطيني 2006-2017"، ص 96.

### 1. الانتماء السياسي لأعضاء مجلس الوزراء:

بسبب رفض فصائل المعارضة الرئيسية المشاركة في مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية، بما فيها المجالس الوزارية، فقد تشكلت هذه المجالس من أعضاء حركة فتح، وشخصيات مستقلة علمانية أو دينية، ومن بعض الفصائل اليسارية.

سيطرت حركة فتح على أغلبية المجالس الوزارية بنسبة 63.5%، تلاها في المرتبة الثانية المستقلون بنسبة 22.4%. ولهذا، ظلت النخبة الوزارية تتجدد من داخلها، من دون توسيع وتنويع لمصادرهما. وكانت التغييرات أو التعديلات الوزارية تعطي الانطباع بوجود عملية تدوير، لكنها في حقيقة الأمر لا تتعدى كونها إعادة توزيع لمسميات أعضاء النخبة الوزارية من الدائرة نفسها<sup>38</sup> (دائرة أعضاء حركة فتح، أو دائرة المقربين من الرئيس ياسر عرفات). يتضح ذلك عند متابعة التشكيلات الوزارية التسع الأولى خلال الفترة من 1994 حتى 2005. فمثلاً، استمر نبيل شعث في التشكيلات الوزارية جميعها، وشارك صائب عريقات في ثماني تشكيلات وزارية، فيما تولت انتصار الوزير منصبها الوزارية في سبع تشكيلات وزارية، أما ياسر عبد ربه، وعزام الأحمد، وماهر المصري، وعبد الرحمن حمد، ونعيم أبو الحمص، فقد شاركوا في ست تشكيلات وزارية، تلاهم كل من: أحمد قريع، وجميل الطريفي، ومترى أبو عيطة، ونبيل قسيس،

<sup>38</sup> صلاح أبو ختلة، مرجع سابق، ص 159.

وغسان الخطيب، وسلام فياض، وهؤلاء شاركوا في خمس تشكيلات وزارية<sup>39</sup>. وتلبية لاتفاق أوسلو الذي نصّ على أن تتشكل المجالس الوزارية للسلطة الفلسطينية بما نسبتهم 80% من أعضاء المجلس التشريعي، فإن معظم الوزراء هم أعضاء في المجلس التشريعي الفلسطيني، ولا يستثنى من الأسماء الواردة في هذه الفقرة إلا كل من: ياسر عبد ربه، ونعيم أبو الحمص، ونبيل قسيس، وغسان الخطيب، وسلام فياض، وهؤلاء تقلدوا مناصبهم الوزارية، وجرى اختيارهم من خارج المجلس التشريعي ودون أن يكونوا أعضاء فيه.

إن افتراض وجود نخبة فاعلة ومؤثرة في مجال العمل السياسي لا يتأسس بالضرورة على ثبات هذه النخبة وحكمها الأبدي؛ ذلك أن تجديد النخبة الحاكمة يُسهم في إضفاء الحيوية على النظام السياسي، وفي صياغة السياسات العقلانية، وفي ترشيد عمليات صنع القرار؛ الأمر الذي يتطلب إفساح المجال لدخول عناصر جديدة إلى دائرة التأثير السياسي، ومن ثم إلى دائرة النخبة السياسية.

ويوضح الجدول 2/7 سيطرة حركة فتح على أغلبية المقاعد الوزارية خلال الفترة 1994-2005 وبنسبة 63.5% بواقع 54 مقعداً، تلاها في المرتبة الثانية المستقلون بنسبة 22.4% بواقع 19 مقعداً، وتمثل التيار الإسلامي بـ 4 مقاعد فقط، علماً بأن الحركتين الإسلاميتين حماس والجهاد الإسلامي لم تشارك في مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية في هذه الفترة، وقد تولى الوزراء مقاعدهم بصفاتهم الشخصية دون أن تُرشحهم أي من الحركتين الإسلاميتين، وانخفضت مشاركة الفصائل الفلسطينية في المجالس الوزارية المتشكلة في الفترة نفسها، وكان من نصيب حزب الشعب وفداً 3 مقاعد وزارية لكل منهما، فيما تولت جبهة النضال الشعبي الفلسطيني مقعدين وزاريين في هذه الفترة.

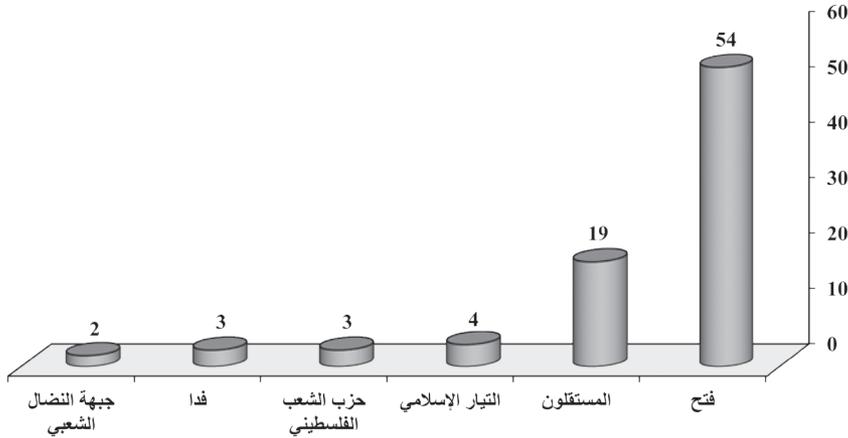
<sup>39</sup> قام الباحث بتجميع البيانات الواردة في هذه الفقرة استناداً إلى المعلومات التي يوفرها مجلس الوزراء الفلسطيني حول التشكيلات الوزارية للسلطة الوطنية الفلسطينية.



جدول 2/7: توزيع أعضاء المجالس الوزارية بحسب الانتماء السياسي 1994-2005<sup>40</sup>

الانتماء السياسي	العدد	النسبة المئوية (%)
فتح	54	63.5
المستقلون	19	22.4
التيار الإسلامي	4	4.7
حزب الشعب الفلسطيني	3	3.5
فدا	3	3.5
جبهة النضال الشعبي	2	2.4
المجموع	85	100

توزيع أعضاء المجالس الوزارية بحسب الانتماء السياسي 1994-2005



## 2. الانتماء الاجتماعي لأعضاء مجلس الوزراء:

أظهرت تشكيلات المجلس الوزاري بين سنتي 1994-2005، انخفاض تمثيل المرأة مقارنة بأعداد الرجال الذين شكّلوا الأغلبية الساحقة 81 عضواً، بينما تمثلت النساء بـ 4 عضوات فقط، تقلدن 11 منصباً وزارياً. كما اتضحت هيمنة المدن والقرى على المخيمات، فالغالبية العظمى من أعضاء المجالس الوزارية يقيمون في المدن والقرى 84

<sup>40</sup> الجدول من إعداد الباحث بناءً على بيانات قام بتجميعها بعد اطلاعه على السير الذاتية لأعضاء المجالس الوزارية الفلسطينية، والمعلومات التي تمّ نشرها حول انتماءاتهم السياسية.

وزيراً، في حين يقيم وزيراً واحداً في مخيم. وتمثل الفلسطينيون المسيحيون في التشكيلات الوزارية بـ 6 وزراء، وقد شغلوا حقائب: السياحة، والمواصلات، والتعليم، والتخطيط، وشؤون بيت لحم، ووزارة دولة<sup>41</sup>.

### 3. الفئات العمرية لأعضاء مجلس الوزراء:

يشير التركيب العمري لأعضاء المجالس الوزارية التي تم تشكيلها بين سنتي 1994 و2005، إلى أن الفئة العمرية بين 50-59 عاماً هي الأكثر تمثيلاً بين أعضاء المجالس الوزارية، إذ بلغ عددهم 31 وزيراً. ومن ثم تليها الفئة العمرية بين 40-50 عاماً والمتمثلة بـ 22 وزيراً. وتليها الفئة العمرية بين 60-69 عاماً والمتمثلة بـ 20 وزيراً. وتليها الفئة العمرية بين 70-79 عاماً والمتمثلة بـ 6 وزراء. أما عدد الوزراء من الفئة العمرية بين 30-39 عاماً فهم 5 وزراء. وتمثلت الفئة العمرية بين 80-89 عاماً بوزير واحد، وهي الفئة الأقل حجماً في المجلس الوزاري<sup>42</sup>.

### 4. المستوى التعليمي لأعضاء مجلس الوزراء:

جاء توزيع أعضاء المجالس الوزارية، بحسب المستوى التعليمي على النحو الآتي<sup>43</sup>:

- توجيهي فأقل: 12 عضواً.
- بكالوريوس: 37 عضواً.
- ماجستير: 15 عضواً.
- دكتوراه: 21 عضواً.

أما التخصص العلمي لأعضاء المجالس الوزارية، فقد جاء على النحو الآتي<sup>44</sup>:

<sup>41</sup> قام الباحث بتجميع البيانات الواردة في هذه الفقرة بعد اطلاعه على السير الذاتية لأعضاء مجلس الوزراء الفلسطيني.

<sup>42</sup> قام الباحث بتجميع البيانات الواردة في هذه الفقرة حول التركيب العمري لأعضاء المجالس الوزارية بعد اطلاعه على السير الذاتية لأعضاء مجلس الوزراء الفلسطيني.

<sup>43</sup> البيانات الواردة في هذه الفقرة من إعداد الباحث، وقد قام بجمعها استناداً إلى السير الذاتية لأعضاء المجالس الوزارية الفلسطينية.

<sup>44</sup> قام الباحث بتصنيف التخصص العلمي لأعضاء المجالس الوزارية استناداً إلى معلومات جمعها من سيرهم الذاتية.



جدول 2/8: توزيع أعضاء المجالس الوزارية بحسب التخصص العلمي

العدد	التخصص العلمي
4	آداب
8	طب
4	طب أسنان
1	صيدلة
12	علوم
2	شريعة
11	حقوق
9	هندسة
4	إدارة
7	اقتصاد
9	سياسية
1	علوم عسكرية
1	دون تخصص
73	المجموع

5. الوضعية الاجتماعية لأعضاء مجلس الوزراء وفقاً لحالة اللجوء:

وفيما يتعلق بتوزيع أعضاء مجالس الوزراء، وفقاً لحالة اللجوء، فكان هناك 28 عضواً لاجئاً، و57 عضواً غير لاجئ. أما من حيث إن كان الأعضاء مقيمين أو عائدين، فقد كان هناك 38 عضواً عائداً، و47 عضواً مقيماً<sup>45</sup>.

واستمراراً لمتبع آليات تشكل النخبة التنفيذية للسلطة الوطنية الفلسطينية، وضمنها نخبة رئاسة السلطة، فقد شهدت المرحلة الأولى من تاريخ السلطة 1994-2005، وفقاً لتصنيف هذه الدراسة، وفاة رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية ياسر عرفات في 2004/11/11، وتطبيقاً لأحكام المادة 37 من القانون الأساسي، التي تنص على أنه: "إذا شغل مركز رئيس السلطة الفلسطينية في أيٍّ من الحالات السابقة يتولى رئيس المجلس التشريعي الفلسطيني مهام رئاسة السلطة الوطنية مؤقتاً لمدة لا تزيد عن ستين يوماً تجرى خلالها انتخابات حرة ومباشرة لانتخاب رئيس جديد وفقاً لقانون الانتخابات الفلسطيني"، تولى رئيس المجلس التشريعي الفلسطيني روجي فتوح رئاسة السلطة الوطنية الفلسطينية.

<sup>45</sup> قام الباحث بجمع البيانات الواردة في هذه الفقرة استناداً إلى السير الذاتية لأعضاء المجالس الوزارية الفلسطينية.

جرت الانتخابات الرئاسية الثانية في 2005/1/9، بعد مرور تسعة أعوام على الانتخابات الرئاسية الأولى في سنة 1996. تنافس فيها سبعة مرشحين، وفاز مرشح حركة فتح، ورئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية محمود عباس، بنسبة 63% من أصوات الناخبين<sup>46</sup>.

ولا يفوتنا بطبيعة الحال، وفي سياق تناول آليات تشكّل نخبة السلطة الفلسطينية، الإشارة إلى الهيئة التي اعتمدها الرئيس ياسر عرفات، واستمرت من بعده، وتسمى "القيادة الفلسطينية"، وهي تجتمع دورياً، وتقوم بوظيفة مجلس استشاري وهيئة لإضفاء الشرعية على قرارات الرئيس، وتضم القيادة الفلسطينية أعضاء اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، وهيئة رئاسة المجلس الوطني الفلسطيني، والمجلس الوزاري، وبعض رؤساء الأجهزة الأمنية، وبعض المحافظين، وبعض رؤساء البلديات، ورئاسة المجلس التشريعي، وشخصيات مستقلة من المجلسين التشريعي والمركزي، وعدداً من المستشارين السياسيين، وقيادة حركة فتح، وعدداً من المستشارين العسكريين. هؤلاء جميعاً هم المقررون في الشأن الفلسطيني، ويشكلون نواة النخبة السياسية.

إضافة إلى ذلك، فإن قيام السلطة الفلسطينية أسهم في بروز النخبة السياسية المعولة، من خلال قيادتها مؤسسات المجتمع المدني ومنظماته النخبوية والمهنية المرتبطة بمصادر الدعم والتمويل الخارجي بأجندة تحاول تمريرها وفرضها، وتميزت هذه المؤسسات بحالة من التنافس والصراع الشخصي، وسادت حالة من التنافس بين السلطة السياسية، وقوى المعارضة من أجل السيطرة على هذه المؤسسات، ويرتبط الكادر القيادي للنخبة الفلسطينية المعولة بالقوى والتنظيمات السياسية الفلسطينية اليسارية<sup>47</sup>.

كما أن قيام السلطة الفلسطينية أسهم في تكون نخبتين اقتصاديتين: النخبة الاقتصادية والمالية الوافدة، وهذه كانت أصلاً موجودة في الخارج وتمكنت من العودة إلى

<sup>46</sup> أحمد أبو دية، "الانتخابات الرئاسية الفلسطينية"، في: خليل شقاقي وجاهد حرب (محرران)، الانتخابات الفلسطينية الثانية (الرئاسية، والتشريعية، والحكم المحلي 2005-2006) (رام الله: المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، كانون الثاني/يناير 2007)، ص 77.

<sup>47</sup> ساري حنفي وليندا طبر، بروز النخبة الفلسطينية المعولة (رام الله: مواطن - المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، 2006)، ص 252.



مناطق السلطة الفلسطينية بُعيد تأسيسها، وقد حصلت على الكثير من الامتيازات لقاء تحويل جزء من استثماراتها إلى مناطق السلطة الفلسطينية أو مناطق صلاحيات السلطة الفلسطينية، ارتبطت هذه النخبة بالسلطة الفلسطينية على قاعدة المصالح المشتركة، فقد حصلت على الامتيازات كافة، كما أنها من خلال النشاط الاقتصادي اليومي لها في الضفة الغربية وقطاع غزة، تمكنت من نسج علاقة قوية قائمة على المصالح المتبادلة حتى مع قسم كبير من قيادات السلطة الفلسطينية وحركة فتح. أما النخبة الاقتصادية والمالية المحلية فقد تشكلت بفعل النشاط الاقتصادي في أثناء الاحتلال الإسرائيلي منذ سنة 1967، ما جعل السلطة الفلسطينية تُفضّل خيار النخب الاقتصادية الوافدة على النخب الاقتصادية المحلية، الأمر الذي انعكس في حالة من التنافس بين هاتين النخبتين في السيطرة على الأسواق المحلية التي بدأت النخب الاقتصادية والمالية الوافدة ببسط السيطرة عليها<sup>48</sup>.

على الرغم من ذلك، لم تعكس تجربة السلطة النتائج المعقدة حول هيمنة العائدين، فمثلاً: يكشف التدقيق في تكوين النخبة السياسية بعد قيام السلطة الوطنية الفلسطينية أن ما مجموعه 23 عضواً من أعضاء المجلس التشريعي الفلسطيني المنتخبين في سنة 1996 — من أصل 88 عضواً، هم مجموع أعضاء المجلس — هم من نخبة الخارج العائدين إلى مناطق ولاية السلطة الفلسطينية بعد اتفاق أوسلو، في حين أن بقية أعضاء المجلس التشريعي 55 عضواً هم من نخبة الداخل، وبنسب متقاربة بين الفئتين، كان مجموع الوزراء في تشكيلة المجلس الوزاري الفلسطيني الأول سنة 1994، من العائدين إلى أراضي السلطة الوطنية الفلسطينية 9 وزراء، في حين ضمّ المجلس الوزاري نفسه 7 وزراء، من نخبة الداخل المقيمين في الضفة الغربية وقطاع غزة. تُدلل هذه البيانات على التوازن النسبي في توزيع أعضاء النخبتين التشريعية والتنفيذية، وتشير إلى أن نسبة العائدين لم تتجاوز 37.5% من إجمالي أعضاء النخبة التشريعية، في حين أنها ترتفع قليلاً عند النخبة التنفيذية لتصل إلى 39.5%.

<sup>48</sup> سامر إرشيد، حركة فتح والسلطة الفلسطينية: تداعيات أوسلو والانتفاضة الثانية (رام الله: مواطن - المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، 2007)، ص 82-83.

المطلب الثاني: مجلس الوزراء الفلسطيني 2006-2017<sup>49</sup>:

بإعلان فوز حركة حماس بأغلبية مقاعد المجلس التشريعي، انتقلت الحركة من المعارضة إلى الحكم، وأصبحت حركة فتح تمثل المعارضة، لأول مرة، وظلت تتولى رئاسة السلطة الفلسطينية، وغدت البيئة السياسية للسلطة الفلسطينية تضم حزبين وبرنامجين، أحدهما في رئاسة السلطة والآخر في رئاسة الحكومة والمجلس التشريعي.

على ضوء نتائج الانتخابات التشريعية، كلف الرئيس الفلسطيني الحركة بمهمة تشكيل الحكومة، وتولى إسماعيل هنية هذه المهمة دون أن يفلح في إقناع أي من الكتل البرلمانية بالمشاركة في الحكومة<sup>50</sup>، بالرغم من محاولاته الحثيثة في هذا المجال. وعليه، فإن الحكومة الأولى التي شكلتها حركة حماس (الحكومة الفلسطينية العاشرة)، غلب عليها طابع الحزب الواحد، ولذلك بدت كما يرى البعض أنها جنحت نحو التفرد والهيمنة<sup>51</sup>،

<sup>49</sup> يتناول هذا المحور تشكّل المجالس الوزارية للسلطة الوطنية الفلسطينية خلال الفترة 2006-2017، من الحكومة العاشرة وحتى الحكومة السابعة عشرة (حكومة الوفاق الوطني)، وتدخّل في نطاقه الحكومات التي جرى تشكيلها استناداً إلى مراسيم رئيس السلطة الفلسطينية قبل وبعد الانقسام السياسي والجغرافي بين الضفة الغربية وقطاع غزة.

<sup>50</sup> رفضت الكثير من الفصائل الفلسطينية المشاركة في الحكومة اعتقاداً من هذه الفصائل بأن مواقف حماس من الكثير من القضايا السياسية غامضة، وخصوصاً موقفها من منظمة التحرير، وقد عبرت حركة فتح عن أسباب رفضها المشاركة على لسان عزام الأحمد عندما قال: "لن تشارك فتح في الحكومة، إلا إذا أقرت حماس ببرنامج منظمة التحرير، وهو البرنامج المرحلي للمنظمة والمقر في المجلس الوطني، والذي على قاعدته تم التوقيع على اتفاقية أوسلو، وما تبعها من اتفاقيات وتفاهات طابا، وواي ريفر، والاعتراف المتبادل، وخارطة الطريق، المشروع الوحيد المطروح حالياً لإحياء عملية السلام، والذي تضمن إجراء انتخابات المجلس التشريعي التي خاضها الجميع على أساسها". كما فعلت الشيء ذاته بقية الفصائل، فالجبهتان الشعبية والديموقراطية وحزب الشعب قرروا عدم المشاركة في الحكومة بسبب عدم تضمين البرنامج الحكومي نصاً صريحاً وواضحاً يعدّ منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني. لمتابعة موقف الفصائل الفلسطينية من المشاركة في الحكومة العاشرة التي شكلتها حركة حماس، انظر: باسم الزبيدي، **حماس في الحكم دخول النظام أم التمرد عليه** (رام الله: المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، 2010)، ص 65-66.

<sup>51</sup> يذهب الباحث حسن شاهين، إلى أن مجرد إقدام حماس على تشكيل حكومة من لون واحد، والسيطرة على قطاع غزة بعد ذلك، هو خروج عن مهمات وشروط مرحلة التحرر الوطني. فكيف لها، وهي حركة مقاومة، تعدّ نفسها في حالة اشتباك مع الاحتلال، أن تحمّل نفسها عبء إدارة حياة سكان القطاع وتوفير احتياجاتهم وتشغيل مرافقه العامة، في الوقت الذي تطبق فيه "إسرائيل" على القطاع من كل جانب، وتسيطر على مجاله الجوي والبحري، وتصل يدها حتى إلى مياهه الجوفية، وفي ظل وضع جيوسياسي للقطاع أقل ما يقال عنه، في اللحظة التاريخية التي سيطرت فيها حماس على غزة، أنه محجف. انظر: حسن شاهين، "جدلية الأيديولوجي/ الوطني وأثرها في خيارات حركة حماس السياسية: إشكالية حكم حماس لقطاع غزة"، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العددان 41-42، شتاء - ربيع 2014، ص 118.



وفي هذا خروج عن سنن توليد النخب التي عرفها النظام السياسي الفلسطيني، في منظمة التحرير أو في السلطة الفلسطينية.

صحيح أن حركة فتح طوال السنوات الماضية هيمنت على النظام السياسي الفلسطيني، بمؤسساته وهيئاته، لكن مؤسسات ذلك النظام تشكلت إلى جانب حركة فتح من القوى والتنظيمات السياسية والمستقلين، وبنسب مختلفة، ولم يسبق لفتح أن شكلت إطاراً فلسطينياً دون إشراك القوى السياسية فيه. يستدل على ذلك عند تتبع تشكل النخبة الفلسطينية، كما أشار الباحث في موضع سابق، في الهيئات التشريعية لمنظمة التحرير والسلطة الفلسطينية (المجلس الوطني، والمجلس المركزي، والمجلس التشريعي)، وفي الهيئات التنفيذية لمنظمة التحرير والسلطة الفلسطينية أيضاً (اللجنة التنفيذية للمنظمة، والمجالس الوزارية في السلطة الفلسطينية).

لم تستقر الأمور للحكومة التي شكلتها حركة حماس، فقد واجهت تحديات كثيرة، على المستويين الدولي والإقليمي، فأعلنت الولايات المتحدة، ودول الاتحاد الأوروبي، بالإضافة إلى "إسرائيل"، ودول أخرى، مقاطعة الحكومة، فقد أعلنت "إسرائيل" حجزها الأموال الفلسطينية التي يتم تحصيلها من ضريبة القيمة المضافة والجمارك، كما قامت بفرض حصار شامل على أراضي السلطة الفلسطينية منعت بموجبه أعضاء الحكومة وأعضاء المجلس التشريعي من التنقل بين كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، في حين أعلنت دول الاتحاد الأوروبي توقفها عن تزويد السلطة الفلسطينية بالمساعدات المالية، وكذلك فعلت الولايات المتحدة الأمريكية التي أوعزت للبنوك الدولية والعربية بعدم القيام بعمليات تحويل الأموال إلى أراضي السلطة الوطنية الفلسطينية.

كما تعرضت حكومة هنية لضغوطات سياسية، عربية وفلسطينية، للقبول بشروط اللجنة الرباعية Quartet on the Middle East، ولم تجد الدول العربية حرجاً من الانخراط في الآلية الدولية ضد الحكومة المنتخبة، وفوق ذلك لم يُسلم الطرف الفلسطيني الذي خسر الانتخابات بنتائجها، وسعى إلى الإبقاء على أجهزة الأمن والموارد المالية في قبضة يده؛ وبالتالي تجريد حركة حماس من ركيزتي الحكم الأساسيتين<sup>52</sup>.

كان مبرر الحصار المالي والسياسي على الحكومة الفلسطينية، هو عدم اعترافها بالقرارات الأممية المتعلقة بقضية فلسطين؛ وعليه فقد طالبت اللجنة الرباعية الدولية،

<sup>52</sup> المرجع نفسه، ص 104-105.

الحكومة الفلسطينية بضرورة الإعلان عن: نبذ العنف و"الإرهاب"، والاعتراف بدولة "إسرائيل"، والاعتراف بقرارات الشرعية الدولية إذا ما رغبت في رفع الحصار عنها<sup>53</sup>.

في ظل هذه الأجواء، أدركت القوى الوطنية والإسلامية أن اللجوء إلى الحوار الوطني هو الخيار الأمثل والوحيد لتجاوز الأزمة الناتجة عن تشكيل الحكومة، وبالفعل عُقدت الكثير من جلسات الحوار بين القوى السياسية الفلسطينية، تمخض عنها تشكيل حكومة وحدة وطنية ممثلة بحركة فتح، وحركة حماس، والجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، وحزب الشعب الفلسطيني، وحركة المبادرة الوطنية الفلسطينية، والمستقلون؛ غير أن هذه الحكومة انهارت جراء أحداث العنف التي شهدتها قطاع غزة بين الحركتين الأكبر فتح وحماس، وانتهت في 2007/6/14، بسيطرة حركة حماس على السلطة بالكامل في القطاع. وتعمق بذلك الانقسام الفلسطيني؛ ليصبح انقساماً في المؤسسات الوطنية وعلى مستوى النظام السياسي<sup>54</sup>.

على خلفية هذه الأحداث، أقال الرئيس الفلسطيني محمود عباس رئيس الوزراء إسماعيل هنية<sup>55</sup>، وكلف عوضاً عنه سلام فياض رئاسة حكومة تسيير الأعمال في

<sup>53</sup> كانت هذه شروط اللجنة الرباعية الدولية للوساطة في الشرق الأوسط التي أنشئت في سنة 2002، من الأمم المتحدة، والاتحاد الأوروبي، والولايات المتحدة، وروسيا. وقد ضمنت هذه الشروط في اجتماعها في نيسان/ أبريل 2000.

<sup>54</sup> تولدت بفعل الانقسام حالة استقطاب حاد في النظام السياسي الفلسطيني، أدت إلى انشقاق المجال السياسي إلى حكومتين تسيطر إحداهما على قطاع غزة وتترأسها حركة حماس، وتسيطر الأخرى على الضفة الغربية وتترأسها حركة فتح. للمزيد حول تداعيات سيطرة حركة حماس على بنية النظام السياسي الفلسطيني، وعلى الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، انظر: عزام شعث، "بعد ست سنوات: الانقسام الفلسطيني ومعوقات استعادة الوحدة الوطنية"، مجلة سياسات، معهد السياسات العامة، رام الله، العدد 24، 2013، ص 9-35.

<sup>55</sup> اعترفت حركة حماس بقرار الإقالة، واعتبرت حكومة إسماعيل هنية حكومة مقالة تقوم بتصريف الأعمال، لكنها لم تعترف بشرعية قرار تعيين سلام فياض. واستمر هنية رئيساً للحكومة المقالة في غزة حتى توقيع اتفاق المصالحة الفلسطينية بين قوى منظمة التحرير وحركة حماس في مدينة غزة، والمعروف باتفاق الشاطئ، في 2014/4/23، والذي قاد إلى تشكيل حكومة الوفاق الوطني. وكانت حركة حماس أجرت بين سنتي 2007 و2014 تعديلات كثيرة على حكومتها طالبت عدداً من الوزراء. واستخدمت حماس مباني السلطة الفلسطينية ومؤسساتها، وأجرت تعديلات في الهياكل الإدارية والمؤسسات الحكومية، وأنشأت مؤسسات أمنية وشرطية جديدة. ففي نهاية نيسان/ أبريل 2008، أجرى هنية مشاورات لتوسيع الحكومة وأضاف عدة وزراء. وفي نهاية سنة 2008، جرى تعيين النائب في المجلس التشريعي عن حركة حماس فتحي حماد وزيراً للدخلية خلفاً لسعيد صيام، الذي استشهد في الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة، وأعلن هنية عن توسيع حكومته للمرة الثانية في 2011/3/10، لتصبح مكونة من 15 وزيراً، وبعد أقل من شهرين أضاف هنية أسامة المزيني لتشكيلة الحكومة وعينه وزيراً للتربية والتعليم. وفي 2012/9/2، أجرى هنية تعديلاً جديداً على حكومته اشتمل على تغيير 8 وزراء وإضافة 7 وزراء جدد. للمزيد حول تشكيل الحكومات الفلسطينية وأدائها، انظر: فراس هلال، "أداء الحكومات الفلسطينية خلال الفترة 2003-2013"، دراسة علمية محكمة، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، 2014، ص 40-41.



الضفة الغربية، وتوالى تشكيل الحكومات الفلسطينية بمراسيم رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية، استناداً لأحكام القانون الأساسي المعدل لسنة 2003، وتعديلاته حتى المرسوم الرئاسي بتشكيل الحكومة السابعة عشرة (حكومة الوفاق الوطني) في 2014/6/2.

### 1. الانتماء السياسي لأعضاء مجلس الوزراء:

بوجه عام، تشكلت خلال هذه الفترة (2006-2017) ثمانية مجالس وزارية غلبت عليها سيطرة حركة فتح، حيث شاركت في سبع حكومات، وتوزعت عضوية المجالس الوزارية على الفصائل الفلسطينية، بنسبٍ مختلفة.

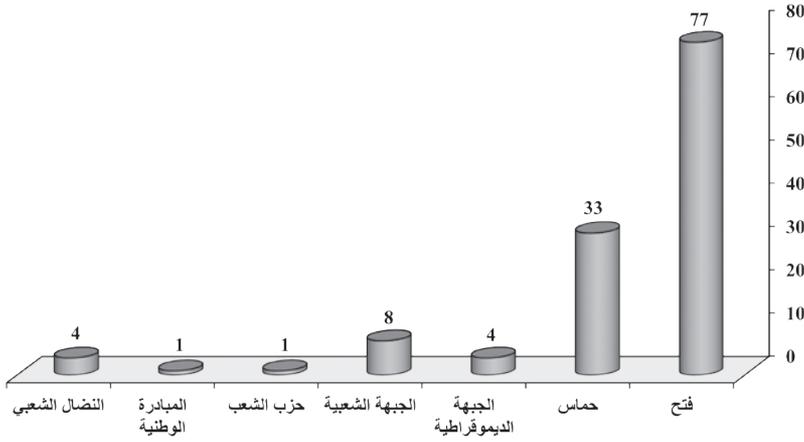
وتشير البيانات الواردة في الجدول 2/9 إلى أن عدد المناصب الوزارية التي تولتها حركة فتح 77 منصباً، و33 منصباً وزارياً لحركة حماس، تولتها في الحكومتين العاشرة والحادية عشرة (حكومة الوحدة الوطنية).

جدول 2/9: توزيع أعضاء المجالس الوزارية بحسب الانتماء السياسي 2006-2017<sup>56</sup>

الحكومة	فتح	حماس	الجبهة الديمقراطية	الجبهة الشعبية	حزب الشعب	المبادرة الوطنية	النضال الشعبي
العاشرة	-	24	-	-	-	-	-
الحادية عشرة (الوحدة الوطنية)	7	9	1	-	1	1	-
الثانية عشرة	13	-	-	1	-	-	-
الثالثة عشرة	12	-	2	1	-	-	1
الرابعة عشرة	14	-	2	1	-	-	1
الخامسة عشرة	12	-	-	2	-	-	1
السادسة عشرة	12	-	-	2	-	-	1
السابعة عشرة	7	-	-	1	-	-	-
المجموع	77	33	4	8	1	1	4

<sup>56</sup> الجدول من إعداد الباحث بناءً على البيانات التي قام بتجميعها من قوائم أعضاء مجلس الوزراء وتصنيفها بحسب الفترة من سنة 2006 حتى سنة 2017.

## توزيع أعضاء المجالس الوزارية بحسب الانتماء السياسي 2006-2017



ولم تشارك حركة حماس في الحكومات التي تلت حكومة الوحدة الوطنية جراء انقسام النظام السياسي الفلسطيني، لكنها توافقت مع حركة فتح على ترشيح وزراء في حكومة الوفاق الوطني سنة 2014، و4 مناصب تولتها الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، و8 مناصب للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، ومقعد واحد لحزب الشعب الفلسطيني، ومقعد واحد للمبادرة الوطنية الفلسطينية، و4 مناصب وزارية لجبهة النضال الشعبي، وتوزعت بقية المقاعد على شخصيات مستقلة.

## 2. الانتماء الاجتماعي لأعضاء مجلس الوزراء:

أظهرت تشكيلات المجلس الوزاري بين سنتي 2006 و2017، انخفاض تمثيل المرأة مقارنة بأعداد الرجال الذين شكّلوا الأغلبية الساحقة 158 عضواً، بينما تمثّلت النساء بـ 25 عضواً فقط، تقلدن 26 منصباً وزارياً. كما اتضحت هيمنة المدن والقرى على المخيمات، فالغالبية العظمى من أعضاء المجالس الوزارية يقيمون في المدن والقرى. وتمثل الفلسطينيون المسيحيون في التشكيلات الوزارية بـ 6 وزراء<sup>57</sup>.

## 3. الفئات العمرية لأعضاء مجلس الوزراء:

يشير التركيب العمري لأعضاء المجالس الوزارية التي تمّ تشكيلها خلال هذه المرحلة، إلى أن الفئة العمرية بين 50-59 عاماً هي الأكثر تمثيلاً بين أعضاء المجالس

<sup>57</sup> قام الباحث بتجميع هذه البيانات بعد اطلاعه على قوائم أعضاء مجلس الوزراء وتصنيفها بحسب المرحلة من سنة 2006 حتى سنة 2017.



الوزارية. ومن ثم تليها الفئة العمرية بين 40-50 عاماً. وتليها الفئة العمرية بين 60-69 عاماً. وتليها الفئة العمرية بين 70-79 عاماً. أما الفئة العمرية بين 30-39 عاماً فهي الأقل حجماً في المجالس الوزارية الفلسطينية.

\*\*\*\*\*

يبقى أن نقول أخيراً إنه بين تجربتي منظمة التحرير والسلطة الفلسطينية تشكلت نخبة فلسطينية جديدة عُرفت بنخبة الأراضي الفلسطينية المحتلة سنة 1967، وهي التي تشكلت مع بداية الانتفاضة الكبرى سنة 1987، ومارست نشاطها التنظيمي الميداني، وابتدعت أساليب نضالية جديدة، ذات طابع شعبي، ترسخت في الانتفاضة الأولى وما بعدها.

كانت الظروف والمعطيات التي صاحبت انطلاق الانتفاضة الفلسطينية تتطلب ابتداء أشكال نضالية جديدة لمواجهة "إسرائيل" بعد عشرين عاماً على احتلالها للضفة الغربية وقطاع غزة، فانتقلت المواجهة إلى الأراضي الفلسطينية المحتلة سنة 1967، واختار الفلسطينيون في سبيل ذلك تشكيل ائتلاف وطني يضم جميع القوى المنخرطة في إطار الحركة الوطنية والناشطة في الضفة الغربية وقطاع غزة لقيادة فعاليات الانتفاضة. على ضوء ذلك، تشكلت القيادة الموحدة للانتفاضة بمبادرات سياسية محلية رعتها وتبنتها منظمة التحرير الفلسطينية فيما بعد.

ارتبطت قيادة الانتفاضة بمنظمة التحرير، وكانت تتلقى توجيهاتها على صعيد القضايا الوطنية العليا من قيادتها التي أنشأت لجنة خاصة لهذا الغرض، فيما تركت للقيادات الميدانية مساحات لصوغ رؤاها وتصوراتها تماشياً مع تطورات الأحداث في الضفة الغربية وقطاع غزة. فجنّاحا القيادة الفلسطينية في الداخل والخارج، احتفظا بعلاقات تكاملية لا تنافسية.

وقد كان للانتفاضة أثران دراماتيكيان ومتعارضان في قيادة منظمة التحرير الفلسطينية؛ الأول هو إنقاذها من تآكل قوتها وانحسار دورها اللذين شهدتهما خلال فترة ما بعد خروج منظمة التحرير من بيروت سنة 1982 حتى اندلاع الانتفاضة الكبرى سنة 1987، والثاني هو نمو منزلة ودور الداخل ضمن المعادلة السياسية الفلسطينية<sup>58</sup>.

<sup>58</sup> غسان الخطيب، السياسة الفلسطينية وعملية سلام الشرق الأوسط (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2014)، ص 60-66.

وتركزت القوى المتشكلة بفعل الانتفاضة بقوتين أساسيتين: القوى الوطنية والقوى الإسلامية. شكلت القوى الوطنية القيادة الوطنية الموحدة التي ضمت الفصائل الرئيسية في المنظمة (فتح، والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، والجبهة الديموقراطية لتحرير فلسطين، وحزب الشعب الفلسطيني)، وهذه الفصائل أسست قوات ميدانية لتنفيذ قراراتها، وهكذا أعادت الانتفاضة الفلسطينية إلى منظمة التحرير أهميتها، وخصوصاً بعد تشكيل القيادة الموحدة للانتفاضة ضمن بنية واحدة.

وتحتاج هذه النخبة إلى بند خاص لمعالجتها، حيث إنها من ناحية تشكلها لا تشابه الآليات التي عرفها النظام السياسي الفلسطيني كما رأينا في الفصلين الأول والثاني، ذلك أن تشكل النخبة في المنظمة كان يستند إلى القدرات التمثيلية للقوى والتنظيمات السياسية ونفوذها، أو عبر القدرات التنافسية من خلال المشاركة في الانتخابات العامة للسلطة الوطنية الفلسطينية، وهو أمر لا يشبه آليات توليد النخبة السياسية للانتفاضة، التي استندت إلى قدرات تتعلق بالعمل الميداني على الأرض في مواجهة الاحتلال الإسرائيلي.

وبالخصوص إلى محددات تشكل النخبة السياسية الرسمية الفلسطينية في إطار المنظمة والسلطة بمؤسساتها التشريعية والتنفيذية، ونخبة الانتفاضة الفلسطينية الكبرى، غداً ممكناً استعراض تجربة هذه النخبة وإسهاماتها في إدارة الصراع العربي - الإسرائيلي عبر استخدامها لوسيلتي المقاومة الشعبية المسلحة، والشعبية السلمية والتسوية السياسية مع "إسرائيل".



# إصدارات مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات

## أولاً: الإصدارات باللغة العربية:

### سلسلة التقرير الاستراتيجي الفلسطيني:

1. بشير نافع ومحسن محمد صالح، محرران، التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2005، 2006.
2. محسن محمد صالح، محرر، التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2006، 2007.
3. محسن محمد صالح، محرر، التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2007، 2008.
4. محسن محمد صالح، محرر، التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2008، 2009.
5. محسن محمد صالح، محرر، التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2009، 2010.
6. محسن محمد صالح، محرر، التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2010، 2011.
7. محسن محمد صالح، محرر، التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2011، 2012.
8. محسن محمد صالح، محرر، التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2012-2013، 2014.
9. محسن محمد صالح، محرر، التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2014-2015، 2016.
10. محسن محمد صالح، محرر، التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2016-2017، 2018.

### سلسلة الوثائق الفلسطينية:

11. محسن محمد صالح ووائل سعد، محرران، مختارات من الوثائق الفلسطينية لسنة 2005، 2006.
12. محسن محمد صالح ووائل سعد، محرران، الوثائق الفلسطينية لسنة 2006، 2008.
13. محسن محمد صالح ووائل سعد، محرران، الوثائق الفلسطينية لسنة 2007، 2009.
14. محسن محمد صالح ووائل سعد وعبد الحميد فخري الكيالي، محررون، الوثائق الفلسطينية لسنة 2008، 2011.
15. محسن محمد صالح ووائل سعد، محرران، الوثائق الفلسطينية لسنة 2009، 2012.
16. محسن محمد صالح ووائل سعد، محرران، الوثائق الفلسطينية لسنة 2010، 2015.
17. محسن محمد صالح ووائل سعد، محرران، الوثائق الفلسطينية لسنة 2011، 2017.



## سلسلة اليوميات الفلسطينية:

18. محسن محمد صالح، إشراف وتحرير، اليوميات الفلسطينية لسنة 2014، 2015.
19. محسن محمد صالح، إشراف وتحرير، اليوميات الفلسطينية لسنة 2015، 2016.
20. محسن محمد صالح، إشراف وتحرير، اليوميات الفلسطينية لسنة 2016، 2017.
21. محسن محمد صالح، إشراف وتحرير، اليوميات الفلسطينية لسنة 2017، 2018.

## سلسلة أولست إنساناً:

22. عباس إسماعيل، عنصرية إسرائيل: فلسطينيو 48 نموذجاً، سلسلة أولست إنساناً؟ (1)، 2008.
23. حسن ابحيص وسامي الصلاحيات ومريم عيتاني، معاناة المرأة الفلسطينية تحت الاحتلال الإسرائيلي، سلسلة أولست إنساناً؟ (2)، 2008.
24. أحمد الحيلة ومريم عيتاني، معاناة الطفل الفلسطيني تحت الاحتلال الإسرائيلي، سلسلة أولست إنساناً؟ (3)، 2008، ط 2، 2009.
25. فراس أبو هلال، معاناة الأسير الفلسطيني في سجون الاحتلال الإسرائيلي، سلسلة أولست إنساناً؟ (4)، 2009، ط 2، 2010.
26. ياسر علي، المجازر الإسرائيلية بحق الشعب الفلسطيني، سلسلة أولست إنساناً؟ (5)، 2009.
27. مريم عيتاني ومعين منّاع، معاناة اللاجئين الفلسطينيين، سلسلة أولست إنساناً؟ (6)، 2010.
28. محسن محمد صالح، معاناة القدس والمقدسات تحت الاحتلال الإسرائيلي، سلسلة أولست إنساناً؟ (7)، 2011.
29. حسن ابحيص وخالد عايد، الجدار العازل في الضفة الغربية، سلسلة أولست إنساناً؟ (8)، 2010.
30. حياة الددا، معاناة الطالب الفلسطيني تحت الاحتلال الإسرائيلي، سلسلة أولست إنساناً؟ (9)، 2015.
31. مريم عيتاني وأمين أبو وردة ووضّاح عيد، معاناة العامل الفلسطيني تحت الاحتلال الإسرائيلي، سلسلة أولست إنساناً؟ (10)، 2011.
32. فاطمة عيتاني وعاطف دغلس، معاناة المريض الفلسطيني تحت الاحتلال الإسرائيلي، سلسلة أولست إنساناً؟ (11)، 2011.



33. فاطمة عيتاني ونظام عطايا، معاناة البيئة والفلاح الفلسطيني تحت الاحتلال الإسرائيلي، سلسلة أولست إنساناً؟ (12)، 2013.

34. فاطمة عيتاني ومحمد داود، معاناة الفلسطينيين من الحواجز الإسرائيلية في الضفة الغربية، سلسلة أولست إنساناً؟ (13)، 2015.

### سلسلة تقرير معلومات:

35. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، معاناة قطاع غزة تحت الحصار الإسرائيلي، سلسلة تقرير معلومات (1)، 2008.

36. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، معابر قطاع غزة: شريان حياة أم أداة حصار، سلسلة تقرير معلومات (2)، 2008.

37. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، أثر الصواريخ الفلسطينية في الصراع مع الاحتلال الإسرائيلي، سلسلة تقرير معلومات (3)، 2008.

38. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، مسار المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية ما بين "أنابوليس" والقمة العربية في دمشق (خريف 2007 - ربيع 2008)، سلسلة تقرير معلومات (4)، 2008.

39. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، الفساد في الطبقة السياسية الإسرائيلية، سلسلة تقرير معلومات (5)، 2008.

40. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، الثروة المائية في الضفة الغربية وقطاع غزة بين الحاجة الفلسطينية والانتهاكات الإسرائيلية، سلسلة تقرير معلومات (6)، 2008.

41. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، مصر وحماس، سلسلة تقرير معلومات (7)، 2009.

42. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة (2008/12/27-2009/1/18)، سلسلة تقرير معلومات (8)، 2009.

43. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، حزب كاديما، سلسلة تقرير معلومات (9)، 2009.

44. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، الترانسفير (طرد الفلسطينيين) في الفكر والممارسات الإسرائيلية، سلسلة تقرير معلومات (10)، 2009.



45. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، الملف الأمني بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل، سلسلة تقرير معلومات (11)، 2009.
46. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، اللاجئون الفلسطينيون في العراق، سلسلة تقرير معلومات (12)، 2009.
47. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، أزمة مخيم نهر البارد، سلسلة تقرير معلومات (13)، 2010.
48. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، المجلس التشريعي الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة 1996-2010، سلسلة تقرير معلومات (14)، 2010.
49. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، الأونروا: برامج العمل وتقييم الأداء، سلسلة تقرير معلومات (15)، 2010.
50. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، دور الاتحاد الأوروبي في مسار التسوية السلمية للقضية الفلسطينية، سلسلة تقرير معلومات (16)، 2010.
51. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، تركيا والقضية الفلسطينية، سلسلة تقرير معلومات (17)، 2010.
52. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، إشكالية إعطاء اللاجئين الفلسطينيين في لبنان حقوقهم المدنية، سلسلة تقرير معلومات (18)، 2011.
53. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، حزب العمل الإسرائيلي، سلسلة تقرير معلومات (19)، 2011.
54. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، قوافل كسر الحصار عن قطاع غزة، سلسلة تقرير معلومات (20)، 2011.
55. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، الاستيطان الإسرائيلي في الضفة الغربية 1993-2011، سلسلة تقرير معلومات (21)، 2012.
56. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، شاليط: من عملية "الوهم المتبدد" إلى صفقة "وفاء الأحرار"، سلسلة تقرير معلومات (22)، 2012.
57. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، الموقف الإسرائيلي من ثورة 25 يناير المصرية، سلسلة تقرير معلومات (23)، 2012.
58. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، الجيش الإسرائيلي 2000-2012، سلسلة تقرير معلومات (24)، 2013.



59. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، الأحزاب العربية في فلسطين المحتلة 1948، سلسلة تقرير معلومات (25)، 2014.
60. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، المقاومة الشعبية في فلسطين، سلسلة تقرير معلومات (26)، 2014.
61. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، مصر وقطاع غزة منذ ثورة 25 يناير 2011 وحتى صيف 2014، سلسلة تقرير معلومات (27)، 2015.
62. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، واقع اللاجئين الفلسطينيين في سورية 2011-2015، سلسلة تقرير معلومات (28)، 2015.

### كتب عامة:

63. وائل سعد، الحصار: دراسة حول حصار الشعب الفلسطيني ومحاولات إسقاط حكومة حماس، 2006.
64. محمد عارف زكاء الله، الدين والسياسة في أميركا: صعود المسيحيين الإنجيليين وأثرهم، ترجمة أمل عيتاني، 2007.
65. أحمد سعيد نوفل، دور إسرائيل في تفتيت الوطن العربي، 2007، ط 2، 2010.
66. محسن محمد صالح، محرر، منظمة التحرير الفلسطينية: تقييم التجربة وإعادة البناء، 2007.
67. محسن محمد صالح، محرر، قراءات نقدية في تجربة حماس وحكومتها 2006-2007، 2007.
68. خالد وليد محمود، آفاق الأمن الإسرائيلي: الواقع والمستقبل، 2007.
69. حسن ابحيص ووائل سعد، التطورات الأمنية في السلطة الفلسطينية 2006-2007، ملف الأمن في السلطة الفلسطينية (1)، 2008.
70. محسن محمد صالح، محرر، صراع الإرادات: السلوك الأمني لفتح وحماس والأطراف المعنية 2006-2007، ملف الأمن في السلطة الفلسطينية (2)، 2008.
71. مريم عيتاني، صراع الصلاحيات بين فتح وحماس في إدارة السلطة الفلسطينية 2006-2007، 2008.
72. نجوى حساوي، حقوق اللاجئين الفلسطينيين بين الشرعية الدولية والمفاوضات الفلسطينية - الإسرائيلية، 2008.
73. محسن محمد صالح، محرر، أوضاع اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، 2008، ط 2، 2012.



74. إبراهيم غوشة، المُنذنة الحمراء، 2008، ط 2، 2015.
75. عدنان أبو عامر، مترجم، دروس مستخلصة من حرب لبنان الثانية (تموز 2006): تقرير لجنة الخارجية والأمن في الكنيست الإسرائيلي، 2008.
76. عدنان أبو عامر، ثغرات في جدار الجيش الإسرائيلي، 2009.
77. قصي أحمد حامد، الولايات المتحدة والتحول الديمقراطي في فلسطين، 2009.
78. أمل عيتاني وعبد القادر علي ومعين منّاع، الجماعة الإسلامية في لبنان منذ النشأة حتى 1975، 2009.
79. سمر جودت البرغوثي، سمات النخبة السياسية الفلسطينية قبل وبعد قيام السلطة الوطنية الفلسطينية، 2009.
80. عبد الحميد الكيالي، محرر، دراسات في العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة: عملية الرصاص المصبوب/ معركة الفرقان، 2009.
81. عدنان أبو عامر، مترجم، قراءات إسرائيلية استراتيجية: التقدير الاستراتيجي الصادر عن معهد أبحاث الأمن القومي الإسرائيلي، 2009.
82. سامح خليل الوادية، المسؤولية الدولية عن جرائم الحرب الإسرائيلية، 2009.
83. محمد عيسى صالحية، مدينة القدس: السكان والأرض (العرب واليهود) 1275-1368هـ/1858-1948م، 2009.
84. رأفت فهد مرة، الحركات والقوى الإسلامية في المجتمع الفلسطيني في لبنان: النشأة - الأهداف - الإنجازات، 2010.
85. سامي الصلاحات، فلسطين: دراسات من منظور مقاصد الشريعة الإسلامية، ط 2 (تمّ النشر بالتعاون مع مؤسسة فلسطين للثقافة)، 2010.
86. محسن محمد صالح، محرر، دراسات في التراث الثقافي لمدينة القدس، 2010.
87. مأمون كيوان، فلسطينيون في وطنهم لادولتهم، 2010.
88. محسن محمد صالح، حقائق وثوابت في القضية الفلسطينية: رؤية إسلامية، طبعة مزيدة ومنقحة (تمّ النشر بالتعاون مع مؤسسة فلسطين للثقافة)، 2010.
89. عبد الرحمن محمد علي، محرر، إسرائيل والقانون الدولي، 2011.
90. كريم الجندي، صناعة القرار الإسرائيلي: الآليات والعناصر المؤثرة، ترجمة أمل عيتاني، 2011.
91. وسام أبي عيسى، الموقف الروسي تجاه حركة حماس 2006-2010، 2011.
92. سامي محمد الصلاحات، الأوقاف الإسلامية في فلسطين ودورها في مواجهة الاحتلال الإسرائيلي، 2011.



93. نادية سعد الدين، حق عودة اللاجئين الفلسطينيين بين حل الدولتين ويهودية الدولة، 2011.
94. عامر خليل أحمد عامر، السياسة الخارجية الإسرائيلية تجاه إفريقيا: السودان نموذجاً، 2011.
95. إبراهيم أبو جابر وآخرون، الداخل الفلسطيني ويهودية الدولة، 2011.
96. عبد الرحمن محمد علي، الجرائم الإسرائيلية خلال العدوان على قطاع غزة: دراسة قانونية، 2011.
97. محسن محمد صالح، القضية الفلسطينية: خلفياتها التاريخية وتطوراتها المعاصرة، طبعة مزيدة ومنقحة، 2012.
98. نائل إسماعيل رمضان، أحكام الأسرى في سجون الاحتلال الإسرائيلي: دراسة فقهية مقارنة، 2012.
99. حسني محمد البوريني، مرج الزهور: محطة في تاريخ الحركة الإسلامية في فلسطين، 2012.
100. غسان محمد دوعر، المستوطنون الصهاينة في الضفة الغربية: الاعتداء على الأرض والإنسان، 2012.
101. دلال باجس، الحركة الطلابية الإسلامية في فلسطين: الكتلة الإسلامية نموذجاً، 2012.
102. وائل عبد الحميد المبحوح، المعارضة في الفكر السياسي لحركة المقاومة الإسلامية (حماس) 1994-2006: دراسة تحليلية، 2012.
103. محسن محمد صالح، محرر، أزمة المشروع الوطني الفلسطيني والآفاق المحتملة، 2013.
104. بلال محمد، محرر، إلى المواجهة: ذكريات د. عدنان مسودي عن الإخوان المسلمين في الضفة الغربية وتأسيس حماس، 2013.
105. أحمد جواد الوادية، السياسة الخارجية الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية 2001-2011، 2013.
106. ناصر عبد الله عبد الجواد، الديموقراطية الزائفة والحصانة المسلوقة: زفريات نائب عن الضفة الغربية في المجلس التشريعي الفلسطيني، 2013.
107. محسن محمد صالح، الطريق إلى القدس: دراسة تاريخية في رصيد التجربة الإسلامية على أرض فلسطين منذ عصور الأنبياء وحتى أواخر القرن العشرين، ط 5، 2014.



108. عبد الله عياش، جيش التحرير الفلسطيني وقوات التحرير الشعبية ودورهما في مقاومة الاحتلال الإسرائيلي 1964-1973، 2014.
109. محسن محمد صالح، مدخل إلى قضية اللاجئين الفلسطينيين (تم النشر بالتعاون مع أكاديمية دراسات اللاجئين)، 2014.
110. محسن محمد صالح، محرر، حركة المقاومة الإسلامية (حماس): دراسات في الفكر والتجربة، 2014، ط 2، 2015.
111. محسن محمد صالح، محرر، منظمة التحرير الفلسطينية والمجلس الوطني الفلسطيني: تعريف - وثائق - قرارات، 2007، ط 2، 2014.
112. ماهر ربحي نمر عبيد، البناء التنظيمي والفصائلي للأسرى الفلسطينيين في سجن النقب، 2014.
113. محسن محمد صالح، محرر، قطاع غزة: التنمية والإعمار في مواجهة الحصار والدمار، 2014.
114. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، الموقف الإسرائيلي من الأحداث والتغيرات في مصر في عام: منتصف يونيو 2013 - منتصف يوليو 2014، ملف معلومات 21، 2014.
115. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة: عملية "العصف المأكول" - عملية "الجرف الصامد" 2014/7/7-2014/8/26، ملف معلومات 22، 2015.
116. محسن محمد صالح، محرر، السلطة الوطنية الفلسطينية: دراسات في التجربة والأداء 1994-2013، 2015.
117. عطا محمد زهرة، البرنامج النووي الإيراني، 2015.
118. باسم القاسم، صواريخ المقاومة في غزة: سلاح الردع الفلسطيني، 2015.
119. رائد نعيرات وسليمان بشارت، النظام السياسي الفلسطيني: إشكاليات الإصلاح وآليات التفعيل، 2016.
120. رامي محمود خريس، الخطاب الصحفي الفلسطيني تجاه المقاومة الفلسطينية: دراسة تحليلية وميدانية مقارنة، 2016.
121. فرحان موسى علقم، النزاع على السيادة في فلسطين في ظل اتفاقيات أوسلو: المخزون المائي نموذجاً، 2016.



122. خلود رشاد المصري، النسوية الإسلامية ودورها في التنمية السياسية في فلسطين، 2016.
123. باسم القاسم وربيع الدنان، مصر بين عهدين: مرسي والسيسي: دراسة مقارنة، (1) التغيرات الدستورية والانتخابات، 2016.
124. باسم القاسم وربيع الدنان، مصر بين عهدين: مرسي والسيسي: دراسة مقارنة، (2) الأحزاب والقوى السياسية، 2016.
125. باسم جلال القاسم، مصر بين عهدين: مرسي والسيسي: دراسة مقارنة، (3) الأداء الاقتصادي، 2016.
126. باسم جلال القاسم، مصر بين عهدين: مرسي والسيسي: دراسة مقارنة، (4) الأداء الأمني والقضائي، 2016.
127. ربيع محمد الدنان، مصر بين عهدين: مرسي والسيسي: دراسة مقارنة، (5) الأداء الإعلامي، 2016.
128. ربيع محمد الدنان، مصر بين عهدين: مرسي والسيسي: دراسة مقارنة، (6) السياسة الخارجية، 2016.
- ملاحظة: تم جمع الكتب الستة السابقة في مجلد بعنوان مصر بين عهدين: مرسي والسيسي: دراسة مقارنة، وصدر عن المركز في 2016.
129. أحمد حامد البيتاوي، العملاء والجواسيس الفلسطينيين: عين إسرائيل الثالثة، 2016.
130. عدنان أبو عامر، منظومة الأمن الإسرائيلي والثورات العربية، 2016.
131. أشرف عثمان بدر، إسرائيل وحماس: جدلية التدافع والتواصل والتفاوض 1987-2014، 2016.
132. أمل عيتاني ورناسعادة وفاطمة عيتاني، معدّون، محسن محمد صالح، محرر، الجماعة الإسلامية في لبنان 1975-2000، 2017.
133. بلال محمد شلش، محرر، سيدي عمر: ذكريات الشيخ محمد أبو طير في المقاومة وثلاثة وثلاثين عاماً من الاعتقال، 2017.
134. أحمد خالد الزعتري، العلاقات التركية الإسرائيلية 2002-2016، 2017.
135. خالد إبراهيم أبو عرفة، المقاومة الفلسطينية للاحتلال الإسرائيلي في بيت المقدس 1987-2015، 2017.
136. سعيد طلال الدهشان، كيف نقاضي إسرائيل؟: المقاضاة الدولية لإسرائيل وقادتها على جرائمهم بحق الفلسطينيين، 2017.

137. قتيبة وليد غانم، الأصولية الدينية في الجيش الإسرائيلي: الأسباب والتداعيات على "الديموقراطية في إسرائيل" 1995-2014، 2018.
138. وائل خالد أبو هلال، حوارات في تاريخ الحركة الإسلامية في فلسطين المحتلة سنة 1948 مع الشيخ رائد صلاح، 2018.
139. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، أزمة الأونروا 2016-2018، ملف معلومات 24، 2018.
140. عبد الحكيم عزيز حنيني، منهجية حركة حماس في العلاقات الخارجية: سورية نموذجاً 2000-2015، 2018.
141. غسان محمد دوعر، قواعد الشيوخ: مقاومة الإخوان المسلمين ضد المشروع الصهيوني 1968-1970، 2018.
142. محمد مكرم بلعوي وحسان عمران، تفكيك الخطاب الموالي لإسرائيل: الهند نموذجاً، 2019.
143. عزام عبد الستار شعث، توجهات النخبة السياسية الفلسطينية نحو الصراع العربي - الإسرائيلي (دراسة تحليلية ميدانية)، 2019.

## ثانياً: الإصدارات باللغة الإنجليزية:

### The Palestine Strategic Report Series:

144. Mohsen Mohammad Saleh and Basheer M. Nafi, editors, *The Palestinian Strategic Report 2005*, 2007.
145. Mohsen Mohammad Saleh, editor, *The Palestinian Strategic Report 2006*, 2010.
146. Mohsen Mohammad Saleh, editor, *The Palestinian Strategic Report 2007*, 2010.
147. Mohsen Mohammad Saleh, editor, *The Palestinian Strategic Report 2008*, 2010.
148. Mohsen Mohammad Saleh, editor, *The Palestinian Strategic Report 2009/10*, 2011.
149. Mohsen Mohammad Saleh, editor, *The Palestinian Strategic Report 2010/11*, 2012.
150. Mohsen Mohammad Saleh, editor, *The Palestinian Strategic Report 2011/12*, 2013.
151. Mohsen Mohammad Saleh, editor, *The Palestinian Strategic Report 2012-2013*, 2015.
152. Mohsen Mohammad Saleh, editor, *The Palestinian Strategic Report 2014-2015*, 2016.



153. Mohsen Mohammad Saleh, editor, *The Palestine Strategic Report 2016–2017*, 2018.

**Am I Not a Human? Book Series:**

154. Abbas Ismail, *The Israeli Racism: Palestinians in Israel: A Case Study*, Book Series: Am I Not a Human? (1), translated by Aladdin Assaiqeli, 2009.

155. Hasan Ibhais, Mariam Itani and Sami al-Salahat, *The Suffering of the Palestinian Woman Under the Israeli Occupation*, Book Series: Am I Not a Human? (2), translated by Iman Itani, 2010.

156. Ahmad el-Helah and Mariam Itani, *The Suffering of the Palestinian Child Under the Israeli Occupation*, Book Series: Am I Not a Human? (3), translated by Iman Itani, 2010.

157. Firas Abu Hilal, *The Suffering of the Palestinian Prisoners & Detainees Under the Israeli Occupation*, Book Series: Am I Not a Human? (4), translated by Baraah Darazi, 2011.

158. Mariam Itani and Mo‘in Manna‘, *The Suffering of the Palestinian Refugee*, Book Series: Am I Not a Human? (6), translated by Salma al-Houry, 2010.

159. Mohsen Mohammad Saleh, *The Suffering of Jerusalem and the Holy Sites Under the Israeli Occupation*, Book Series: Am I Not a Human? (7), translated by Salma al-Houry (published in collaboration with al-Quds International Institution (QII)), 2012.

160. Hasan Ibhais and Khaled ‘Ayed, *The Separation Wall in the West Bank*, Book Series: Am I Not a Human? (8), translated by Baraah Darazi, 2013.

161. Hayat Dada, *The Suffering of the Palestinian Student Under the Israeli Occupation*, Book Series: Am I Not a Human? (9), translated by Salma al-Houry, 2017.

162. Mariam Itani, Amin Abu Wardeh and Waddah Eid, *The Suffering of the Palestinian Worker Under the Israeli Occupation*, Book Series: Am I Not a Human? (10), translated by Salma al-Houry, 2014.

163. Fatima Itani and Atef Daghlas, *The Suffering of the Palestinian Patient Under the Israeli Occupation*, Book Series: Am I Not a Human? (11), translated by Mohammed Ibrahim El-Jadili and Saja Abed Rabo El-Shami, 2012.



164. Fatima Itani and Nitham 'Ataya, *The Suffering of Palestinian Environment and Farmer Under the Israeli Occupation*, Book Series: Am I Not a Human? (12), translated by Salma al-Houry, 2016.
165. Fatima Itani and Mohammed Dawood, *The Suffering of Palestinians From Israeli Roadblocks in the West Bank*, Book Series: Am I Not a Human? (13), translated by Salma al-Houry, 2018.

### **Non-Serial Publications:**

166. Muhammad Arif Zakaullah, *Religion and Politics in America: The Rise of Christian Evangelists and Their Impact*, 2007.
167. Mohsen Mohammad Saleh and Ziad al-Hasan, *The Political Views of the Palestinian Refugees in Lebanon as Reflected in May 2006*, 2009.
168. Ishtiaq Hossain and Mohsen Mohammad Saleh, *American Foreign Policy & the Muslim World*, 2009.
169. Ibrahim Ghushah, *The Red Minaret: Memoirs of Ibrahim Ghushah (Ex-Spokesman of Hamas)*, 2013.
170. Mohsen Mohammad Saleh, *The Palestinian Issue: Historical Background & Contemporary Developments*, 2014.
171. Mohsen Mohammad Saleh, editor, *Gaza Strip: Development and Construction in the Face of Siege and Destruction*, 2014. (electronic book)
172. Muslim Imran Abu Umar, *Egypt, Syria and the War on Gaza: A Study on the Egyptian and Syrian Foreign Policy Responses to the 2008/2009 Gaza War*, 2015.
173. Mohsen Mohammad Saleh, editor, *Islamic Resistance Movement (Hamas): Studies of Thought & Experience*, 2017.
174. Karim El-Gendy, *The Process of Israeli Decision Making: Mechanisms, Forces and Influences*, 2nd ed. 2019.
175. Mohsen Mohammad Saleh, *Introduction to the Issue of Palestinian Refugees*, 2019.

# The Approaches of the Palestinian Political Elite Towards the Arab-Israeli Conflict (Field Analytical Study)

## هذا الكتاب

يهدف هذا الكتاب إلى تقديم بحث متكامل عن آليات تشكُّل النخب، في إطار النظام السياسي الفلسطيني بمكونيه؛ منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الوطنية الفلسطينية. ويسعى لتحليل توجهات أعضاء النخبة السياسية الفلسطينية نحو مستقبل الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي؛ سواء من حيث سيره في الاتجاه نفسه من الفعل وردود الفعل بين الفلسطينيين والإسرائيليين، مع التمسك بخيار التسوية السياسية بالرغم من تعثرها، أم بالدعوة لإيجاد أنماط جديدة لحله حلاً نهائياً، وذلك في ضوء بعض الخصائص النوعية للنخبة السياسية الرسمية، كالاتجاه السياسي والمنصب الحالي. كما يهدف إلى الكشف عن طبيعة دور النخبة السياسية الفلسطينية في إدارة الصراع، ومعرفة اتجاهات هذه النخبة نحو الأهداف الوطنية الفلسطينية؛ وآليات حلّ الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي؛ وآليات الحل الدولية والإقليمية للصراع.

وتأتي أهمية هذه الدراسة في أنها تختبر توجهات النخبة السياسية الفلسطينية نحو الوضع الراهن ونحو مستقبل الصراع العربي - الإسرائيلي، فعلى الرغم من وفرة الدراسات النظرية الأكاديمية التي تناولت النخبة السياسية الفلسطينية، إلا أن هذا الكتاب يحاول أن يضيف جديداً من خلال الدراسات التطبيقية والمقارنة التي تتناول موقف النخب السياسية الرسمية، ونخب المعارضة من قضية الصراع وتطوراتها.

ISBN 978-9953-572-78-9



9 789953 572789



مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات

Al-Zaytouna Centre for Studies & Consultations

ص.ب. 14-5034 بيروت - لبنان

تلفون: +961 1 803 644 | تليفاكس: +961 1 803 643

info@alzaytouna.net | www.alzaytouna.net

